مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

# اقتصاديات الثقافة لدول مجلس التعاون الخليجي ودورها في مكافحة الفساد

إعداد
د. سعد عبد اللّه الجدعان

التقرير الاستراتيجي
العدد (٢٧)

يناير ٢٠٢٣م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

# اقتصاديات الثقافة لدول مجلس التعاون الخليجي ودورها في مكافحة الفساد

إعـــداد
د. سعد عبد الله الجدعان

التقرير الاستراتيجي
العدد (٢٧)

يناير ٢٠٢٣م

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار «**التقرير الاستراتيجي**» الذي يتناول القضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل استراتيجي للقضايا والمستجدات المتعلقة بأمن المنطقة، ما يمكن أن يساهم في خدمة الباحثين والمهتمين في الشؤون الاستراتيجية. كما يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم الرؤى والتوصيات اللازمة لصناع القرار السياسي بما يخدم تحقيق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

## أعضاء مجلس إدارة
## مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

### أ. د. عثمان حمود الخضر
**القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)**

### أ. د. فيصل أبو صليب
**مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة**

داخل جامعة الكويت

**أ. د. يوسف ذياب الصقر**
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

**أ. د. عبيد سرور العتيبي**
رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

**أ.د. فايز منشر الظفيري**
أمين عام الجامعة بالإنابة
عضو مجلس إدارة المركز

**أ.د. عبدالله محمد الهاجري**
القائم بأعمال عميد القبول والتسجيل
عضو مجلس إدارة المركز

مدير المركز
أ. د. فيصل أبو صليب

الهيئة الاستشارية
د. محمد بدري عيد

التدقيق اللغوي
شيخة عبد الرحمن العسعوسي

التنسيق والمتابعة
ميرفت الزيني
دعاء صابر

إخراج فني ومتابعة خارجية
مجد محمد فاضل عبجي

**الناشر**

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)
الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى . الكويت . ٢٠٢٣م

## تمهيد:

تعـد ظـاهرة الفسـاد أحـد أكثـر الظـواهر الإنسـانيـة والاجتماعيـة تفشـياً في المجتمعـات، والتـي تشـكل أحد أهم العقبـات التي تعرقل التنميـة والتقدم في مختلـف المجـالات وعلى الصعـد كافة.

ولذلـك، بـادرت الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المختصة بطرح مبادرات عـدة وإجـراء العديـد مـن الدراسـات والبحوث والاسـتطلاعات الهادفة إلى دراسـة هـذه الظاهـرة، وتشـخيص مسـبباتها، وبيـان تداعياتهـا السـلبية، مـن أجـل الوصول إلى اسـتراتيجيات وطنيـة وعالميـة تحد من الفسـاد بكافة صوره وأشـكاله.

وتعـد الثقافـة المجتمعيـة أحـد أبـرز أدوات مكافحـة الفسـاد لاسـيما عـلى الصعيـد الوطني في كل دولـة، إذ أنـه كلـما توافـر مسـتوى عـالٍ مـن الوعـي والإدراك لـدى شرائـح المجتمـع المختلفـة بشـأن خطـورة الفسـاد وفداحـة كلفته عـلى الفـرد والمجتمع في الحـاضر والمسـتقبل، كلـما كانـت محاربـة هـذه الظاهـرة أكثـر نجاحـاً وفعاليـة.

انطلاقـاً مـن ذلـك، يقـدم مركـز دراسـات الخليـج والجزيـرة العربيـة هذه الدراسـة عـن اقتصاديـات الثقافـة لدول مجلـس التعاون الخليجي ودورها في مكافحة الفسـاد، التـي تسـلط الضـوء عـلى مفهـوم الفسـاد، ومـدى ارتباطـه بالوعـي والثقافـة السـائدة في المجتمـع، وتقـدم توصيـات لمكافحـة فعالـة لهـذه الظاهـرة في دول مجلـس التعـاون الخليجي.

**د. فيصل أبوصليب**

مدير المركز

| المحتويات | رقم الصفحة |
|---|---|


ـ الملخص ..... ١٥

ـ المقدمة ..... ١٧

ـ الهدف من الدراسة ..... ٢٢

ـ مشكلة الدراسة ..... ٢٣

ـ منهجية الدراسة ..... ٢٤

**أولاً ـ مصطلحات الدراسة ..... ٢٥**

١ـ اقتصاديات الثقافة ..... ٢٥

٢ـ التحليل الاقتصادي للفساد ..... ٢٦

٣ـ الحوكمة ..... ٢٧

٤ـ الشفافية ..... ٢٧

٥ـ الحق في الاطلاع ..... ٢٨

٦ـ تعارض المصالح ..... ٢٩

٧ـ النزاهة ..... ٢٩


مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

| المحتويات | رقم الصفحة |
|---|---|


٨ـ المشاركة الاجتماعية..... ٣٠

**ثانيًا ـ اقتصاديات الثقافة:**..... ٣١

١ـ الأجهزة الثقافية ودورها في مكافحة الفساد..... ٣٤

٢ـ المؤسسات التعليمية ودورها كمصادر للمعرفة الثقافية..... ٣٧

٣ـ أهمية الوعي كمنتج ثقافي ودورة في مكافحة الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي..... ٣٨

٤ـ الآليات التي يفترض العمل بها وفق اقتصاديات الثقافة لمكافحة الفساد لدول مجلس التعاون الخليجي..... ٤٢

٥ـ الجوانب التي تحتاج إلى تطوير ثقافة مكافحة الفساد فيها..... ٤٣

٦ـ أهمية دور المجتمع في مكافحة الفساد..... ٤٦

**ثالثًا ـ اقتصاديات الثقافة ومكافحة الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي:**... ٤٨

١ـ الفردية ضد المجتمع..... ٤٩

٢ـ أهمية اقتصاديات الثقافة في معرفة المجتمعات لمتطلباتها..... ٥١


مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

| المحتويات | رقم الصفحة |
|---|---|


٣ـ توجه القوى الديناميكية التي تحرك المجتمع ..... ٥٢

**رابعاً ـ التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي لإقرار اقتصاديات الثقافة:.... ٥٥**

١ ـ اقتصاديات الثقافة والتطور الفكري وتأثيره في وجود الفساد... ٥٧

٢ـ التعاون القائم على اقتصاديات الثقافة بين دول مجلس التعاون الخليجي.... ٦١

٣ـ دور اقتصاديات الثقافة في آثار الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي..... ٦٣

ـ التوصيات..... ٧٢

ـ الخاتمة..... ٧٧

ـ قائمة المراجع العربية والأجنبية..... ٧٩

**الملخص:**

إن التأكيد على أهمية اقتصاديات الثقافة يؤدي دورًا فعَّالا، وهو أمر لم يكن ليحتل مكانه كبيره في المبادرات التي تتم أو الاتفاقيات، أو الهيئات التي يتم إنشاؤها لمكافحة الفساد، ذلك أن الدور الثقافي يسهم في زيادة الوعي، والمعرفة، والذي سيؤثر بالضرورة في الأدوار التي يقوم بها الأفراد في حال تعرفهم على الصور المختلفة التي يقع بها الفساد، ومعرفة الأدوات التي يمكن أن يلجؤوا إليها في المساهمة في مكافحة الفساد، ومعرفة الحقوق التي تكفلها لهم السلطات في حال الإبلاغ عن الفساد، وما الحماية التي يتم توفيرها لهم؟ ومعرفة الآثار التي تنجم عن وجود الفساد، وفهم الآثار السلبية في حال عدم وجود ثقافة مكافحة الفساد، وفي نفس الوقت معرفة الإيجابيات التي ستنجم عن وجود المعرفة التي تخص الدور الذي يمكن القيام به في مكافحة الفساد، وأن جميع المحاولات التي تقضي إشراك المجتمع في أن يقدم طوعيًّا الجهود المطلوبة منه في مكافحة الفساد، ترتبط أيضًا بالمعرفة والثقافة التي تسود المجتمع، والتي لابد من إبراز مدى أهمية القيمة التي تنتج عنها في حال توافر ثقافة مجتمعية ضد الفساد.

تعد اقتصاديات الثقافة من بين الموضوعات الأكثر حداثة والتي بدأت تأخذ مكانتها في الأنظمة الإدارية، وقد راعينا مدى أهمية تناول هذا الطرح لبلدان مجلس التعاون الخليجي نظرًا لأهمية الدور الذي تسهم به الثقافة وترسيخ أساليبها في مكافحة الفساد.

## المقدمة:

تعد الثقافة أهم الأركان التي تستند المجتمعات عليها في بناء التوجهات التي تسري بين فئات المجتمع وأفراده، وتصبح إفرازات الثقافة ذات قيم اقتصادية لها أهميتها، وحتى حين تخسر المجتمعات مؤسساتها جراء وقوع التصادمات مع المجتمعات الأخرى، فإنها إذا تمكنت من الحفاظ على قيمها الثقافية فإنها تستطيع أن تعاود بناء كيانها من جديد، وهكذا تصبح صناعة الثقافة من بين أهم الصناعات التي تعكس قدرة المجتمع في إيجاد الحلول للمشكلات والأزمات التي تواجهه وتتحول الثقافة إلى رأس مال يمتلك القدرة على وضع حلول للأزمات.

فإذا كانت الاقتصاديات التي ترتبط بالفساد هي في ذاتها مصدر لخلق الأزمات للإدارة العامة في الدولة، فإن المجتمعات التي تمتلك على النقيض من ذلك اقتصاديات ثقافة تكون لديها القدرة على إيجاد الحلول للأزمات التي تنشأ عن وجود اقتصاديات الفساد.

إن أي أمة من الأمم السابقة والحالية لا تخلو من الفساد بحيث يوجد في الوقت الذي تحدث فيه أعمال النفع العام والقيام بالإصلاحات، والمشاريع التي تهم الأوطان، إذ يتواجد النفع العام والفساد على طرفي النقيض، وفي الوقت الذي يقوم فيه البعض من أعمال تعود بالنفع والصالح العام وتقتضيها مصلحة الدولة، يمارس بعض الأفراد سلطاتهم ومهامهم بناءً على

قاعدة تعارض المصالح، ويغذون مشاعر الأنانية لديهم، والتي يقابلها الإيثار على الأطراف الأخرى التي تفضل مصالح المجموع على حساب المصلحة الفردية، وكما أن أعمال الفريق الأول تكون لها قيمتها ودورها في البناء، فإن أعمال الفريق الفاسد يعمل على مصالحه الشخصية المحكومة بالأنانية والتي تنصرف نتائجها إلى وقوع الهدم، في البناء الذي تشكل منه ثروات الدولة ومصادرها الطبيعية، ولأجل ذلك جاءت أهمية القانون ودورة في المحافظة على طبيعة العلاقات بين البشر، وفي ظل توافر مفهوم راسخ، يتعامل مع المتناقضات حتى لا تتم ولا تقع إلا في ظل وجود طرفي النقيض في وقت واحد، فإن مكافحة الفساد أمر يستلزم الوصول إلى الحد الأوسط بين الفساد ونقيضة، وكلما توصلنا إلى فهم القوانين التي تحكم وجود الفساد، كلما تمكنا من معالجة نسبة وجودة وقمنا بتحريك مراكز ثقل الفساد من أماكنها.

كي تتحرك باتجاه مركز ثقل الحد الأوسط؛ لتنضم إلى الفئات الأكثر صلاحية لخدمة أوطانها ومجتمعاتها، وحين تتناول القوانين التي تحكم وجود الفساد، فإننا يعيننا في المقام الأول دراسة الظروف التي أدت إلى وجود الفساد؛ لأنه بدون وجود البيئات الحاضنة للفساد، فإنه يصعب نشؤه وانتشاره، وكي يوجد الفساد ويقع، فإنه يستلزم تطورًا معينًا يؤدي إلى وقوعه إذ إن للفساد منابعه التي تغذيه، ومصادره التي تشق طريقها في إطار زمني، إذ لا يحدث الفساد بشكل مفاجئ، بل يتشكل بمرور الوقت وتغذي وجوده عوامل معينة هي التي تتحكم في وجوده وتحكم المساحات التي تشير إلى مدى انتشاره.

ودراسة الفساد مثل دراسة تاريخ المعارك لابد من فهم التكتيكات التي يقع بسببها النصر أو الهزيمة في المعركة، حتى إن مكافحة الفساد في حد

ذاتها تتشابه مع ظروف مكافحة المخاطر التي تحيق بالموطن، بل إنها أعقد من المعارك التي يكون فيها السلاح هو الحد الفاصل بين الهزيمة والنصر، ذلك أن الفساد يشكل في مضمونة أيديولوجيات معقدة حين نرغب في فهم الآليات التي تحكم وجود الفساد في مجتمع من المجتمعات.

إن الفساد ليس كما شبهه البعض على أنه مثل مرض السرطان الذي يهاجم الجسد، فالأمر أعقد من ذلك بكثير، لأن الفساد لا يقع إلا في ظل توافر العديد من العناصر التي تؤدي إلى وقوعه، على كافة المستويات التي تتشكل منها الدولة، ويأتي أخطرها الفساد على مستوى المجتمع إذ إن انتشار رقعته وصعوبة المواجهة التي تتطلب زمنًا طويلًا وتضحيات مريرة، ترتبط بالأساس في التغييرات المطلوبة والتي ترتبط بالوعي المجتمعي، حين يكون هؤلاء الذين يمارسون أنشطتهم كعوامل هدم معتمدين على أوضاع نفسية معينة، فإن المواجهة ستصبح مواجهة على نطاق واسع، فإذا ما تمكنا من إصلاح المجتمع فإن رهان إصلاح أي متغيرات أخرى يصبح أمرًا يسيرًا، ولاسيما أن القاعدة المجتمعية، هي القاعدة الصلبة التي تتكون منها الأمة بمجموع أفرادها.

لقد ظلت المجتمعات منذ العصور الوسطي تتصارع القوى فيها ما بين الأوليجارشية والأرستقراطية حتى كانت القاعدة الأوسع من المجتمعات والتي توصلت إلى إقرار الحرية والعدالة والمساواة، أصبحت الثوابت الرئيسة التي تحكم الأمم في العصور الحديثة.

تتعدد العوامل التي تقف وراء وجود الفساد، ذلك أن مظاهر الفساد لا تقتصر على جهة واحدة من الجهات الموجودة في الدولة، بل يمتد ليشمل

الغالبية، إن لم يكن جميع المؤسسات التي توجد في أي دولة من الدول، وقد يحدث الفساد في الجهات التي يناط بها في الأصل مكافحته، لذلك تأتي أهمية وجود مشاركة أوسع بجميع القوى الموجودة، والتي تستطيع مكافحة الفساد، وهي مسألة ليست باليسيرة، بل أنها تأتي على رأس قائمة التهديدات الموجهة للأجهزة الإدارية في الدولة، طالما كان الفساد يؤدي إلى عدم وصول الخدمات بالصورة المطلوبة إلى أصحابها، ومتلقيها، خاصة وإذا كانت هذه الخدمات تتصل بالوعي كالأنظمة التربوية والتعليمية والإعلامية أو تتصل بالحريات، ما يتعلق منها بحقوق الإنسان أو تتصل بصحة الإنسان كحقة في أن يحصل على رعاية صحية سليمة، والحق في المسكن، فإذا ما وجد الفساد كان كفيلًا بأن يؤدي إلى عدم وصول هذه الخدمات لمستحقيها.

وحين نتناول الأساليب التي يمكن من خلالها ترسيخ اقتصاديات الثقافة لمكافحة الفساد، فإنها تتطلب في المقام الأول أهمية وجود الوعي بالمشكلة مما يتطلب درجة معينة من المعرفة يمكن من خلالها فهم صور الفساد وإشكاله وطرق التحذير منه والإبلاغ عن الحالات التي يشتبه معها وجود الممارسات المرتبطة بالفساد، والحقوق التي تكون مكفولة لمن يقومون بالإبلاغ عن حالات الفساد، والجهات التي يتوجه إليها من يرغب في الإبلاغ، والطرق التي يتواصل من خلالها الأشخاص مع الأجهزة المسؤولة ووجود محفزات ينشأ عنها الاهتمام بمراقبة طريقة عمل الأجهزة الإدارية، وكيفية التعرف على طبيعة الأعمال والخدمات والتوريدات التي تقدم للجمهور ومدى كفاءة ما يتم تقديمه، والإبلاغ عن وجود مخالفات ترتبط بتقديم هذه الأعمال من قِبَل الأجهزة الإدارية، وكل هذه الأمور

تحتاج إلى ثقافة مجتمعية يتعرف فيها المجتمع على الآثار التي تنتج عن وجود الفساد، وكيفية الحد من هذه الآثار، وهي أمور لا تتوافر إلا إذا أعطينا المجتمع الوعي الكامل بكل ما تقتضيه ثقافة مكافحة الفساد.

ويقتضي الأمر تأكيد هذا النموذج وتعميمه في دول مجلس التعاون الخليجي نظرًا لأن آثار الفساد تمتد في الكثير من الميادين وخاصة الأمور المالية والمصرفية، وكذلك غسيل الأموال، وجهود دول مجلس التعاون الخليجي في مكافحة فساد قضايا الإرهاب، وتشترك جميع قضايا الفساد في المنطقة بقاسم مشترك نظرًا للتقارب الثقافي بين دول مجلس التعاون الخليجي، فتكاد تكون غالبية الثقافات نابعة من هوية ثقافية واحدة متقاربة ومتشابهة.

## الهدف من الدراسة:

تهتم الدراسة بالبحث عن الرسائل التي يمكن من خلالها المجتمع أن يمارس دوره في مكافحة الفساد عبر اقتصاديات الثقافة، كما تهتم في الوقت ذاته بتعريف كافة فئات المجتمع في دول مجلس التعاون الخليجي بخطورة وجود الفساد، والأخطار التي تهدد المجتمعات من وراء وجود الفساد، والطرق التي يمكن الاستعانة بها لتنمية ورفع حالة الوعي بالآثار التي تتولد عن وجود الفساد، وكيفية ترسيخ هذه الثقافة من خلال عقد الندوات: الفكرية والقانونية، والسياسية، والإدارية، والمجتمعية، بحيث تساهم كل فئة من فئات المجتمع بالتعرف على الأدوار التي يتاح لها من خلالها ترسيخ هذه الثقافة لدى أفرادها، وتعريفهم بالإيجابيات التي تنطوي على الطرق التي يتم اتباعها حين يتوجه هؤلاء الأفراد إلى تفعيل المشاركة من جانبهم لمكافحة الظواهر المرتبطة بالفساد في المؤسسات والهيئات التي يعملون فيها، مثل جرائم غسيل الأموال، والصور التي تقع بها هذه الجريمة والتزوير، والمحسوبية، والمحاباة، والاهدار للأموال العامة، والإرهاب وجميع الصور التي يتم من خلالها الفساد، والدوافع التي تتواجد في المجتمع والتي تقف وراء وجود الفساد، وما يتم من ندوات واتفاقيات ومعاهدات وأنشطة على المستوي الداخلي، والإقليمي والدولي لمكافحة الفساد، والاطلاع بشكل ملحوظ على الأساليب المتطورة التي يمكن اللجوء إليها لمكافحة الفساد، وجميع ذلك يؤدي إلى وجود آثار إيجابية حين تكون الثقافة السائدة قادرة على أن تساعد على القيام بذلك.

وكذلك التعرف على الآليات التي يمكن من خلالها تعميم النماذج التي تعتمدها دول مجلس التعاون الخليجي فيما بينها، وتتفق عليها والتي تتبع الاتفاقيات التي عقدتها دول المجلس لمكافحة الفساد، وإثراء الدور

المجتمعي في جميع دول مجلس التعاون لنشر ثقافة مكافحة الفساد، وعمل الندوات التثقيفية بين دول مجلس مع الأخذ في الحسبان مدى الخصوصية التشريعية لكل دولة.

**مشكلة الدراسة:**

إن التصدي لبحث وتحليل اقتصاديات الثقافة الموجودة والتي تقف وراء الفساد، يتطلب طرح الفرضيات التي تقف وراء وجود جرائم الفساد، وهي في ذاتها كثيرة، ومتنوعة بتنوع المستويات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تمتد إلى الأزمنة السابقة ولها ارتباطها بالجذور التاريخية للمجتمعات، فالفساد من الظواهر التي تواجدت مع بداية الوجود الإنساني، واستمرت معه عبر مراحل التاريخ المختلفة ولم يوجد مجتمع في أي فترة تاريخية دون أن يكون فيه ظواهر للفساد، كما أن الثقافة السائدة في المجتمع تسهم في ترسيخ وجوده حين ينبري العديد من المثقفين بالبحث عما يمكن أن يحققوه في ظل وجود مسألة تعارض المصالح وهو أمر يرتبط بجميع الأحداث اليومية، والتفاعلات الاجتماعية، مما يجعل من الطرح في حاجة إلى موسوعية الفرضيات التي يمكن من خلالها طرح ترسيخ ثقافة تسهم في مكافحة الفساد، وهذا بدوره يصعب في حصر الثقافات المطلوبة لإرسائها لأجل التوصل إلى مكافحة الفساد، مما يجعل منها دراسة صعبة وعسيرة، لكنها جديرة بأن تؤدي ثمارها ولو تم تناولها على المستوى الضيق.

إن الحاجة إلى التأكيد على ترسيخ البعد الثقافي يمثل الغائية الكبرى لمكافحة الفساد، ويكاد يكون البعد الذي لم يأخذ حقه فيما يتم من مبادرات إلا أنها قضية يسهل تداركها في الاتفاقيات التي تبرمها دول مجلس التعاون الخليجي.

## منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي لظاهرة الثقافة في المجتمعات، وتحليل المكونات الثقافية التي يتشكل منها الثقافة العامة الموجودة لدى الجمهور، ولدى المجتمعات كافة ومعرفة أهمية هذه الثقافات في مكافحة الفساد، ولاسيما هذه الثقافات الموجودة في منطقة شبة الجزيرة العربية، والتي توصف بأنها ثقافة متشابهة ويمكن الاعتماد عليها بصيغة مشتركة لمعالجة الإشكالية المرتبطة بوجود الفساد، والتي تكافح المجتمعات العربية للتخلص منه.

إن معالجة المنهجية المرتبطة بالموضوعات الاجتماعية من أعقد المنهجيات نظرًا لتغيير المدلولات، والتحديثات الاجتماعية، والتي تطال المجتمعات في كل طور من أطوراها والتي تحتاج إلى الإلمام بجميع التفاصيل، والتعامل بحذر شديد عند تفسير المتغيرات الاجتماعية، والتي تختلف باختلاف البلدان والثقافات، وصعوبة الاستناد على تجربة أخرى بعينها نظرًا لتفرد ثقافة كل مجتمع على حدة فيما يشبه الأنثروبولوجيا الثقافية الخاصة بكل أمة لكل مجتمع.

## أولاً ـ مصطلحات الدراسة:

### ١ـ اقتصاديات الثقافة:

تشتمل الثقافة على مجموعة العادات والتقاليد والأعراف التي تسود مجتمع من المجتمعات في أزمنة محددة والتي تقف وراء الاتجاهات السائدة، وتنبني عليها التفاعلات الاجتماعية، كما أنها إلى جانب ذلك تحدد مجموعة القيم الموجودة، وبالتالي ترتبط بكل ما يقوم المجتمع بإنتاجه من ممارسات وإبداعات وابتكار للحلول المطلوبة التي تتماشى وأهداف المجتمعات والأمم.

تصبح الثقافة إذًا ذات قيمة اقتصادية، لأن القيم والمفاهيم والإبداعات تتحول بدورها إلى أعمال وممارسات، وترتبط بصورة متأصلة بالقدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة، وقد تنبهت العلوم الاجتماعية بفروعها المختلفة إلى أهمية اقتصاديات الثقافة وما لها من أدوار مهمة في مكافحة اقتصاديات الفساد.

إن أهم التعريفات التي وردت حول الثقافة والتي ذاعت وانتشرت على لسان إدوارد تايلور وهو من قدم الثقافة على أنها كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعرف، وغير ذلك من الإمكانيات أو العادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوًا في المجتمع.[1]

١ـ الصاوي، علي، يونس، الفاروق.(١٩٩٧). نظرية الثقافة، الكويت: مجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص ٨-٩.-

## ٢. التحليل الاقتصادي للفساد:

إذا كان الفساد ظاهرة عالمية، فإن الإحاطة بكل الحدود التي تتحكم فيه مسألة أكثر صعوبة فنقاط الاختلاف متنوعة في أي مما يتعلق بظواهر الفساد، سواء كان يرتبط بالفساد في الأجهزة الإدارية للدولة، أو يرتبط بتمويل الأعمال التي تقوم بها جماعات ضغط معينه أو تورط بعض الموظفين، أو المسؤولين السياسيين في ارتكاب الأعمال التي ترتبط بوجود الفساد، وهو أمر يقع في جميع الثقافات ولو كانت من بينها أكثر الثقافات محافظة كالثقافة اليابانية وبالرغم من ذلك، فإن غالبية التحقيقات التي تتم توضيح وجود اتفاق مؤكد حول مدى أهمية فهم الفساد، حتى بين الثقافات المختلفة وتبقى نقطة الانطلاق في فهم الفساد هو البدء بتعريف الفساد، والذي ينظر إليه في عمومه على أنه أحد المفاهيم التي ترتبط بالجانب الضار والذي يؤدي إلى وقوع الشرور، وذلك بسبب البعد الأخلاقي، ولكنه في نفس الوقت لديه بعد اقتصادي له أهميته في ظل معضلة ندرة الموارد، نجد حصيلة الفساد تتجاوز مئات المليارات من الدولارات، يرجع جزء كبير منها إلى الجريمة المنظمة.

إن الفساد الذي يشكل محور الاهتمام، هو ذلك المرتبط بالأفعال التي يرتكبها الموظف العام المكلف بأداء مهمة أوكلت إليه وتكون هذه المهمة في جوهرها مرتبطة بتأدية خدمات في سبيل المصلحة العامة، فيقع التعارض بين مصلحة الموظف الخاصة والمصلحة العامة عند وجود إحدى صور الفساد، كالمحسوبية واستغلال النفوذ، والمحاباة، والرشوة، والتعسف في استخدام المال العام، أو إهداره، أو سرقته بسبب تفضيل الموظف لمصلحته على حساب المصلحة العامة.

### ٣. الحوكمة:

يستلزم إعمال خطة قائمة على ترتيب الأمور وفقًا لمتطلبات اقتصاديات الثقافة ووجود المؤسسات التي تمارس مهامها في نشر القيم، والمبادئ، والأفكار القائمة على غرس مجموعة منتقاة من القيم المتصلة بأخلاقيات محددة يعمل وفقًا لها الجهاز الإداري في الدولة، والذي ظهر مؤخرًا في مدونات السلوك المرتبطة بكل وظيفة من الوظائف المعمول بها في الإدارة العامة، ولأجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من هذه القواعد، فإن الأجهزة التي تشرف على تحقيق هذه الغايات وتلك الأهداف يتحتم عليها معرفة مدى ما تحقق من الأهداف المطلوبة في كل أركان العمل الإداري، وأن المهام التي تتم كانت قائمة وفقًا لمعايير الكفاءة والتمتع بمعايير العمل الوظيفي المطلوبة من المنشغلين بالجهاز الإداري في الدولة: ( كالمصداقية، والشفافية)، وإعلاء قيم الولاء والإخلاص للعمل الوظيفي، وكذلك الأمانة، إلا أن الأمر الذي تفرضه الحوكمة هو مدى التحقق من قدرة الهيئات على الوصول لأهدافها بكفاءة في كافة النواحي، والمحافظة على المصادر المالية، التي تعتمد على المال العام.

### ٤. الشفافية:

يرتبط وجود الشفافية بالفساد، ذلك أن الأعمال التي تتخذ والقرارات التي تقرها الإدارة العامة للدولة في سرية وكتمان، غالبًا ما تكون عرضة للوقوع في الفساد، ولكن في المقابل حين يتم إصدار هذه القرارات في ظل وجود الشفافية، فإن هذا الأمر سيسهل الكشف عن وجود الفساد في حالة وقوعه، فالشفافية تعني الإعلان عما يتم اتخاذه من قرارات من

جهة الإدارة بأجهزتها المختلفة، وتأتي فائدة الشفافية حين تقوم بالإعلان عما يتخذ من قرارات من توافر القدرة لدى المواطنين في الاطلاع على ما تعلن عنه الإدارة العامة عندما تقرر اتخاذ بعض القرارات التي تكون في جوهرها بمثابة خدمات تقدم للمواطن.

### ٥. الحق في الاطلاع:

من بين أهم القوانين التي اتخذتها الدول مؤخرًا، هو قانون الحق في الاطلاع على المعلومات والاطلاع على المستندات الإدارية، وهو أمر يخص قدرة الأفراد في المجتمعات على التواصل مع الإدارة العامة، والطلب منها الاطلاع على القرارات التي يرغب المواطنين في التعرف على محتوياتها، وما الذي تتضمنه المستندات الإدارية من بنود أصدرتها الإدارة العامة وإمكانية مراجعتها، والإبلاغ عن وجود حالات تتعلق بشبهات فساد.

الحق في الاطلاع على المستندات الإدارية، فقد أعطى القانون لأفراد المجتمع وفقًا للحق في الاطلاع أن يتواصلوا مع الإدارة، والتعامل مع الأشخاص المكلفين بمهام تتبع الجهاز الإداري، والتقدم إليهم بطلب الاطلاع على المستندات، ويحق للأفراد في المجتمع القيام بالمطالبة من الموظفين بالاطلاع على المستندات التي وردت بها القرارات الإدارية، وحتى ولو كانت قد صدرت في مستندات عديدة، ولا يحق للأفراد في الجهاز الإداري رفض الطلبات المقدمة إليهم إلا في ظل ورود بعض الاستثناءات التي نص عليها القانون ما عدا ذلك، فيعطي القانون لجميع أفراد المجتمع الحق في طلب الاطلاع على المستندات الإدارية

حتى يتمكنوا من تشكيل رؤية ثاقبة حول الظروف التي اتخذت فيها القرارات.

### ٦. تعارض المصالح:

يقع تعارض المصالح حين يفضل الأفراد الذين توكل إليهم مهمة القيام بأعمال الإدارة العامة، ويتحتم عليهم طبقًا لمقتضيات العمل الوظيفي القيام بممارسة واجباتهم بنزاهة، ولكن في حالات كثيرة يخالف الموظف التعليمات ومقتضيات الأمانة الوظيفية؛ فيفضل مصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة، فالأصل يقتضي من الموظف مراعاة متطلبات المصلحة العامة، إلا أنه حين يميل بالانحراف في مسؤولياته الوظيفية؛ فيقع تعارض المصالح بين المصلحة الخاصة للأفراد المكلفون بالعمل في الإدارة العامة والأجهزة المنبثقة عنها، ويقع بناء على هذا الانحراف تعارض المصالح، لأن الموظف هنا يهتم بتحقيق الاستفادة الشخصية، ويبدأ بذلك وقوع تعارض المصالح.

### ٧. النزاهة:

تتطلب النزاهة أن يمارس الموظف لمهامه، بحيث يمارس مهامه وفقًا للمبادئ التي تقتضيها المسؤولية الوظيفية ومن بين أهم تلك المبادئ الالتزام بالموضوعية، فلا يفضل مصلحة أطراف على حساب أطراف أخرى، وألَّا يقع فريسة للمحاباة مجاملا أحد من أفراد عائلته أو تأدية الواجبات تجاههم، وألَّا يعمل وفق المحسوبية، ولا تسيطر عليه الأهواء تجاه بعض المقربين منه على حساب أصحاب المصالح.[٢]

2 - Magaly Brodeur, pierre Delorme, Pour une gouvernanace locale responsible, Association international des maires trancophones Aout 2011, p 11-8.

### ٨. المشاركة الاجتماعية:

يتشكل من الدولة والمجتمع والفرد، والأقطاب الثلاثة لوجودية الدولة، ولكل ركن من هذه الأركان قواعده التي ينطلق منها في المحافظة على وجوده، وتعزيز مصالحه إلَّا أن ترابية الأدوار بين هذه الأقطاب تأتي على حسب الأهمية انطلاقًا من المحافظة على دائرة المصلحة العامة أولًا ترجيح مصلحة المجتمع ثانيًا وأخيرًا مصلحة الفردية، وهو ما يشبه الحتمية في غالبية المجتمعات العربية، ولما كانت صناعة الفساد لابد من وقوعها داخل إطار اجتماعي، فإن المشاركة الحتمية للمجتمع في مكافحة الفساد، تتطلب تعريفًا بالدور الذي تمثله الثقافة لهذه المجتمعات كاقتصاديات لمعرفة ما هو مطلوب منها وماذا ينبغي عليها أن تشارك في الفعاليات الاجتماعية التي تحفظ لها حقوقها، وأن تعرف السبل التي تمكنها من أن تحافظ على مصالحها حتى تصل إليها الخدمات التي تقرها هذه القرارات المعمول بها وفقًا لمنهجية العمل في الإدارة العامة للدولة.

## ثانياً ـ اقتصاديات الثقافة:

إن أهم النقاط المرتبطة بمدى أهمية مكافحة الفساد، هو أنه يحفظ للدول والمجتمعات مقدراتهم وثرواتهم، خاصة أن هذه الثروات تشكل مستقبل الأمة، ولا توجد أمة تستطيع أن تنتقل إلى المستقبل وتواجه احتياجات أبنائها وتلبي رغباتهم دون وجود لهذه الثروات، ولهذا يمثل احتياطي الأجيال أهم ما تمتلكه من ثروات ومقدرات ولا يؤذي هذا الاحتياطي شيء بقدر وجود الفساد، فحين تتزايد حوادث الفساد، وتنتشر رقعته، وتشعر الدولة أنها ستواجه أزمة في التمويل، فإنها لا تجد إلا اللجوء إلى الاحتياطي الخاص بالأجيال أو الاستدانة، وكلا الأمرين يشكل خطورة على مستقبل الأمة مما يشير إلى أن وقوع الفساد، والسكوت عنه من قِبَل المجتمع ككل وممارسة أفراد المجتمع للفساد، سيؤدي إلى صناعة الأزمات التي ترتبط بمستقبل الأمة، وأبنائها فأزمات المستقبل هي من صناعة أحداث الحاضر بالتخلي عن القيم الأساسية التي كرستها لنا الأجيال السابقة، وحين تنكمش معدلات الفساد تستطيع الدولة أن تحافظ على مقدراتها ومن بينها احتياطي الأجيال، ولا تلجأ إلى الاستدانة.

تمتلك اقتصاديات الثقافة العديد من الوسائل التي يمكنها من التأثير في معدلات الجرائم المرتبطة بالفساد في دول مجلس التعاون الخليجي وأهم هذه الوسائل، المنصات الإعلامية ومدى قدرتها على مناقشة الآثار السلبية التي تقع بسبب وجود الفساد، ويمكن الاستعانة بالمختصين في

منطقة دول مجلس التعاون الخليجي كي يناقشوا الأسباب المشتركة التي تقف وراء وجود قضايا الفساد، والتي تكون احتمالية وقوعها عالية بين دول المجلس نظرًا لسهولة حركة الأموال وخاصة عبر الحدود وإمكانية وجود المعاملات المشبوهة بين الأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي، وشرح وتحليل الصور المرتبطة بوجود الفساد، وتوعية المواطنين بها، كذلك ما تمتلكه من مؤسسات ثقافية تستطيع القيام بالندوات التي يشارك فيها الوفود من دول مجلس التعاون الخليجي، وتدشين المبادرات التي تكون على غرار اليوم العالمي لمكافحة الفساد، فيكون لدول مجلس التعاون الخليجي مثل هذه المبادرات التي تتناقش فيها الظروف التي ترتبط بوجود الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي.

إننا نعلم أن المنطقة تمتاز بخصوصية اقتصادية تجعلها مختلفة عن المناطق الأخرى حيث إنها تمثل مناطق جذب للكيانات الخارجية التي تنشط في جرائم غسيل الأموال، نظرًا للقوى الشرائية التي تتميز بها العملات المحلية في منطقة مجلس التعاون الخليجي، وتعريف المواطنين بالأضرار التي تنعكس على هذه القوة الشرائية في حال وجود صور الفساد الخارجي مثل الرشاوي التي تقوم بها الشركات من خارج دول مجلس التعاون الخليجي كي تتمكن من الوصول إلى ممارسة الأعمال وأن يسند إليها المهام في المنطقة في الوقت الذي يمكن لشركات أخرى تتمتع بسمعة أفضل وبكفاءة أعلى من أن تنفذ هذه المشاريع وبأسعار أقل، مما يمكن معه توفير الأموال الطائلة للميزانيات في دول مجلس التعاون الخليجي.

كذلك تمتلك بعض التشريعات في دول مجلس التعاون قوانين تتعلق بالحق في الاطلاع، مما يعزز من الدور المجتمعي في مراجعة ما يتم من

إجراءات في حال توافر الوعي لدى هؤلاء المواطنين بأهمية ما يقومون به، ورغم حداثة هذا القانون إلا أن تعميم هذه الثقافة بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي سيكون له تأثير إيجابي، وذلك لتعزيز الثقة في الأعمال والقرارات التي تتخذها الإدارة العامة للدولة، لأن الاطلاع على المعلومات ونشر هذه الثقافة سيضع المواطنين في خانه المشاركة في التقييم لأداء الأجهزة الإدارية.

وإثراء الوعي لدى المواطنين بأهمية مراقبة ما يصدر عن الأجهزة من قرارات هي في النهاية تخص المجتمع، ويشجع التقارب الثقافي على وجود ثقافة الشفافية والمطالبة بها تجاه ما يتخذ من قرارات ولاسيما تلك التي تتعلق بالمشتريات العامة وما يرتبط بها من أنظمة دول مجلس التعاون الخليجي في ظل وجود أعمال مشتركة بين دول المجلس ومنها وجود عمليات ترتبط بالشراء لحساب الأجهزة العامة في دول مجلس التعاون الخليجي، ونشر ما يتخذ من قرارات عبر منصات رسمية، تعطي جميع الجهات التي تهتم بقطاع المشتريات العامة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يحدُّ من وجود الفساد في الدول حيث سيؤدي ذلك إلى إسهام جهات عديدة على الصعيد الإقليمي مما يؤدي إلى التقارب الاقتصادي بين القطاعات المختلفة في ظل تفعيل الحق في المنافسة، لعطاء أصحاب الكفاءات القدرة على المنافسة وتمكينهم من أداء الأعمال المطلوبة.

إن الثقافة المجتمعية قادرة على أن تعزز من تفعيل هذا الحق وتؤكد على إقراره وإرساء القرارات تجاه الأشخاص الذين يستحقون الوصول إلى تنفيذ الأعمال، لاسيما وأن المجتمع يمتلك من المعرفة لتميز الأشخاص الذين يحوزون الكفاءة، ويمكنهم تنفيذ الأعمال وفقًا للمعايير، بدلًا من

الجهات التي تسعي للوصول إلى تنفيذ الأعمال بناءً على ممارسات يتضح فيها وجود الفساد مثل اللجوء إلى بعض الموظفين الذين يكونون على علاقة به، والذين يستطيعون التأثير في اتخاذ القرارات لصالح بعض الجهات التي لا تستحق الدخول في المنافسة مع الأشخاص الذين يمتلكون المؤهلات، لكن يفوتهم الوصول إلى تنفيذ المعاملات وذلك لوجود: المحاباة أو الحظوة أو المحسوبية واستغلال النفوذ.

وهو ما سترتب عليه عرقلة تنفيذ الأمور وفقًا للحق في المنافسة، وبالتالي فإن ترسيخ اقتصاديات الثقافة لمكافحة الفساد يمكنها أن تتصدى لتعريز العمل وفقًا للحق في المنافسة، بما لديها من قدرة على التأكيد على وجود ما يعرقل العمل بقانون الحق في المنافسة، وذلك من خلال معرفتها بالجهات التي تستطيع أن تفي بالشروط المطلوبة عما عداها من غيرها من الجهات التي لا تملك من الكفاءات والمهارات التي تستطيع أن توفر الشروط، إلا أنها تصل إلى مبتغاها من خلال اللجوء إلى المعارف والعلاقات المرتبطة بوجود الفساد، ويمكن للمجتمع أن يستفيد من سهولة نقل المعلومات حول تقديم المعارف التي تتوافر لديهم، وخبراتهم في الإعلان عن الجهات التي تستحق المنافسة.

### ١. الأجهزة الثقافية ودورها في مكافحة الفساد:

تحتاج الثقافة كمنتج مستقل بذاته إلى المنشآت والهيئات التي تشرف على إرساء معالمها، وإثراء الوعي بأهميتها، وإبراز ملامحها، وتعزيز ما تبثه من القيم والاتجاهات والجوانب الأخلاقية، يتوافر في مجموعة القيم التي تتخذ من الثقافة أوعية بغرض توصيل مفاهيمها إلى الوعي المجتمعي صفة

الاستقلالية، ويتحدد زيادة منظومة القيم هذه أو نقصانها على أساس توافر الوعي بأهميتها، والإدراك للأدوار التي تستطيع القيام بها، وقدرة المؤسسات الثقافية على توصيل هذه القيم، ونشرها بين طوائف المجتمع المختلفة، ولهذا تبرز أهمية الكشف عن الأدوار التي تستطيع المؤسسات والأجهزة التي تعمل في مجال الثقافة أن تعمل على نشر القيم الثقافية المرتبطة بمكافحة الفساد، ولهذا ينبغي تقديم حصر للجهات التي تمارس هذا الدور.

والجهات السيادية التي تمتلكها الدولة، وتمتلك الدول حاليًّا من الهيئات والوكالات التي تمارس أنشطتها في نشر الثقافات المرتبطة بمهمة مكافحة الفساد، والتي ترتبط بمكاتب النزاهة، والشفافية، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، وتمتلك هذه الجهات، الأدوات التي تمكنها من تعزيز الأدوار التي يوكل إليها في القيام بها.

اتخاذ المبادرات وعقد الندوات التي يشترك فيها أكبر عدد من أصحاب المصالح، سواء من الجمهور، أو الموظفين في الأجهزة الإدارية، وهم من بين الفئات التي تتأثر بوجود الفساد، أو وقوع الممارسات التي تتعلق به، سواء في ظل وجود تعارض المصالح الذي يقع فيه موظفي الجهات العامة، أو الأضرار والسلبيات التي تقع على الجمهور من أصحاب الخدمات، وتعريفهم بأن وجود مثل هذه الممارسات سيؤدي إلى وقوع الكثير من الخسائر على الاقتصاد، والمصلحة العامة، وتقويض سمعة الأجهزة الإدارية، وفقدان الثقة والمصداقية لدى الجمهور.

استغلال المنابر الإعلامية التي تمتلكها الدولة، ومناقشة أصحاب الخبرات الذين يستطيعون أن يقدموا العديد من الرؤى، والتي تهدف ترسيخ الأفكار والثقافات لدى أكبر وأوسع الفئات التي تستقبل البرامج اليومية، ولكن هذا

الأمر يتطلب الاستعانة بوسائل جذابة في العرض، بحيث لا تتحول إلى مواد لا يستطيع الجمهور الإقبال عليها، والمراهنة على الوصول إلى التأثير الفعال والعملي بين أكبر قاعدة جماهيرية ولذلك يمكن اللجوء إلى متخصصين في تصميم البرامج، والذين يوكل إليهم بناء نماذج، لها تأثيرها على أكبر قاعدة جماهيرية، والتي تراهن على مراجعة مستقبلي البرامج لسلوكياتهم وتصرفاتهم، والكف عن الممارسات الفاسدة التي يرتكبها سواء كانوا من بين الأشخاص العاملين في أجهزة الإدارة العامة، والقطاع العام، أو من بين الأشخاص الذين ينتمون إلى القطاع الخاص من أصحاب الشركات، والذين يسعون إلى الاستفادة من علاقتهم بالعاملين في الجهاز الإداري للدولة.

والهيئات الدينية تمارس وظائفها في نشر القيم الأخلاقية، إن الأديان هي المصدر الأول الذي يحمل مجموعة القيم التي توضح مفاهيم الحق والعدل وتدريب سلوك الأفراد على البعد عن ارتكاب السلوكيات التي تندرج ضمن قائمة النواهي والمحرمات التي تحذر القيم الدينية من الوقوع فيها، كما أن الهيئات الدينية تمتلك من الوسائل التي يمكنها من أن تصبح فعَّالة، كالندوات الدينية، والتركيز في العديد من المناسبات على أهمية إدراج مصفوفة القيم التي تحرص على التأكيد بعدم ارتكاب أي من التصرفات المتعلقة بالفساد بكافة أشكاله سواء كانت أكبر الممارسات أو أقلها مع توافر قناعات لدى مستقبل القيم التي تنادي بها الأديان، بأن يمتنعوا الاقتراب من المفاسد أو إتيان الأعمال التي لها علاقتها بأي من ممارسات تؤدي إلى الوقوع في دائرة الفساد، ولهذا يكون الدور الذي تلعبه الهيئات الدينية في مكافحة الفساد، ذا أهمية قصوى ينبغي التأكيد عليها.[٣]

3 -EMILE DURKHEIM (1894), Les Regles DE LA Methode SOCIOL Gique, PARIS LES PRESSES UNIVERITAIRES DE France p 141.

## ٢. المؤسسات التعليمية ودورها كمصادر للمعرفة الثقافية:

إن الركيزة الرئيسة في اقتصاديات الثقافية هي المعرفة، فالاقتصاد القائم على عمل المؤسسات التربوية والتعليمية والعلمية والبحثية، مرتبط ليكون المعرفة هي الثروة الحقيقة التي يمتلكها الأفراد في المجتمع، والتي بدون هذه الاقتصاديات تصعب مسألة الاستثمار في البشر، وحين نتحدث عن ترسيخ ثقافة مكافحة الفساد، فإن الأمر يتطلب وجود المعرفة التي يبني عليها وعي الطرق التي يمكن اللجوء إليها والاستعانة بها في مكافحة الفساد، بناءً على دراسة الصور التي تشكل من خلالها الفساد في المجتمع، والأسباب التي دفعت إلى وجود الفساد، ضمن السلوكيات الموجودة لدى الأفراد والمجتمعات، وهي تحتاج إلى زخم معرفي والذي بدونه لا يمكن الوصول إلى الحلول المرجوة والحاسمة لمثل الإشكاليات التي تعوق المجتمع عن التقدم.

في الثقافات العربية تظل المشكلة الرئيسة هي توصيل المعرفة وبالتالي حين يكون توصيل المعارف المطلوبة لمكافحة الفساد يعاني من وجود خلل في التوصيل فإن الأمر سيتضح فيه غياب الأهداف المرجوة في إقرار أساليب معينة بعينها وعجزها عن الوصول إلى الأهداف المرجوة وعدم تحقيق الأهداف.

كما أن توصيل المفاهيم من خلال فلسفة تربوية وتعليمية قائمة على القمع الفكري، ونظام الحشو، والتلفيق، واستراد المعلومات التي تم تلقيها دون التفكير في إفادة المصلحة العامة، سيؤدي إلى وقوع نتائج لا تتلاقى مع الأهداف المرجوة للمصلحة العامة، والتي بدونها سيصعب الأمر للوصول إلى تحقيق ما هو مرجو، أو الوصول إلى تحقيق الاستراتيجية الموضوعة.

إن فلسفة المؤسسات التعليمية والبحثية، حين تكون غير قادرة على استيعاب المهام الرئيسة لها في حماية المصلحة العامة، فإنه يصعب معها الوصول إلى النتائج المرسومة، في مواجهة أي من الأساليب التي تعوق تقدم المجتمعات، أو تعوق وجود التنمية، فالحفاظ على المصلحة العامة في نهاية المطاف يخضع وجوده إلى أساليب تربوية ترسخ مفاهيم المواطنة لدى أوسع نطاق من الجماهيرية، وعندما تعجز مؤسسات الدول التربوية عن الوصول إلى إيجاد فلسفة تربوية أو تعليمة مرتبطة بالحوكمة، فإنه يصعب عليها أن تنفذ قراراتها التي ترجو من ورائها الصالح العام، والذي يفترض أن يكون هو المعول الوحيد لأي خطة تقوم بها الدولة، فإذا كانت الأدبيات القديمة قد أقرت (أن الإنسان حيوان سياسي بطبعه) وفقا لأرسطو، فإنه لابد من توجيه طاقات الإبداع والوعي بمشاكله وبحاضره وما الأمور التي تعيق تقدمه وتحقيق أهدافه؟

### ٣. أهمية الوعي كمنتج ثقافي ودوره في مكافحة الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي:

مما يدل على أن الوعي يمثل أهم المؤثرات في المجتمع لمكافحة الفساد، وأنه السلاح الأقوى الذي يمكن به مجابهة صور الفساد، مما يعطي زخمًا لأهميته، ومعرفة ما يمكن أن يساهم به في التصدي للفساد، وهو ما تحرص عليه الأمم التي أحرزت خطوات كبيرة في نشر الوعي لديها والتي أدركت أن الاستثمار في رفع الوعي لدى مواطنيها، سيؤدي إلى أن يشارك غالبية مواطني الدولة في التصدي لوقوع الفساد ذلك أنهم يدركون أهمية المال العام للمجتمع، وأهمية المحافظة عليه، بما أنه يشكل الكيان الاقتصادي

للدولة، ويساهم في تحديد هويتها، وقيمتها بين الدول الأخرى على العكس من ذلك حين يسود الجهل، تجد المجتمعات تسعى إلى الاعتداء على الأموال العامة ظنًّا منها أنها بذلك تنتقم لنفسها من الدولة، وهو ما يجعل الأفراد الذين كتبوا عن ظواهر مثل ذلك.

يبدون استغرابهم حيث نجد شهادات لرحالة غربيين إلى مناطقنا، ومن بينهم أحد الرحالة اليابانيين الذي أبدى دهشته من الطريقة التي يتعامل بها العوام من أبناء مجتمعنا مع المال العام، وذلك لانطلاقه من أيديولوجية ثقافية تدرك أن المال العام هو ملك للمجتمع وأفراده وليس ملكًا للدولة، وأن الدولة ليست إلا حارسة على ممتلكات المجتمع، ونكاد لا نتفاجأ من وجود نفس الحالة التي وصفها الرحالة الياباني وأبدى استغرابه بها في بلادة قبل أن تدخل عصور الحداثة، حين انتشر الجهل، وليس ذلك بالعهد القريب، بل إنه ظل أمرًا موجودًا قبل أن تقوم أسرة ميديشتي بالإصلاحات الكبرى التي قامت بها أواخر القرن التاسع عشر مما يؤكد على الربط بين الوعي ومكافحة الفساد.[٤]

كلما زاد الوعي زادت مظاهر مواجهة صور الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص، بمعني أكثر دقة على مستوى الدولة ككل، وربما سيطرح أحدهم تساؤل يشير إلى أنه يفترض في موظفي الدولة ألَّا يكونوا مثار شبهة لاتهامهم بقلة الوعي أو الجهل وخاصة أن الدولة حين ترغب في تعيين موظفيها تقوم بعمليات انتقاء من بين الكثير من المتقدمين، فكيف يفترض توافر الفساد فيمن يتم اختيارهم؟ والحالة كذلك في ظل وجود قواعد لاختيار موظفي الأجهزة الإدارية للدولة، فكيف يفترض في هذه الحالة قلة مستوى الوعي؟ أو من أين يتسرب الجهل بطبيعة سريان الأمور؟

٤- نوبوأكي، نوتوهارا. (٢٠٠٣). العرب وجهه نظر يابانية. مصر: منشورات الجمل، الطبعة الأولي، ص ٧٧- ٨٨.

الوعي الذي نقصده هنا والذي يكون مضاد للجهل، هو الوعي الذي يتأسس على فهم دور الفرد في المجتمع، حتى إذا ما فهم هذا الدور وأهميته، فإنه بلا شك يدرك مدى قيامة بالتصرفات التي تحفظ له ولمجتمعه حقوقه وواجباته، مما يعني إخلاصه لقيم مجتمعه التي تشربها وتربي عليها، وهوما يشير إلى أهمية الولاء والإخلاص للقيم الاجتماعية، والذي يمكن توصيفه بكون الفرد مواطنًا صالحًا في مجتمعه، وصولًا إلى وصفه بالوطنية في أدق تفاصيلها، فالوطنية هنا هي المرادف لممارسة القيم التي تحفظ للمجتمع حقوقه، ودور الفرد المسؤول عن هذه الحقوق في أن يمارس هذا الدور بكل ما تقتضيه الأمانة حتى يتوافر للمجتمع الحقوق التي يتم إقرارها لصالحه.[٥]

حين يفهم الشخص ويعي أن ممارساته تتم ضد مصالح مجتمعه وأن هذه الممارسات ستؤدي إلى الأضرار بالآخرين من أبناء المجتمع فإنه سيدرك أن المجتمع حين يصل إلى علمه بفساد أحد أفراده فلا يتوقع من مجتمعه سوى العقاب على اقترافه هذه المخالفات فإن هذا سيؤدي إلى أن يفكر الفرد طويلًا أمام توافر الرغبة لديه في أن يفكر في عواقب الأمور قبل أن يُقبل عليها، أو ارتكاب المسائل التي تضر بمصلحة مجتمعه، وتؤدي إلى افتضاح أمره، إذًا الوعي هنا هو المقصود بمثابة الانتماء لدى الفرد للمجتمع الذي يعيش فيه، ويدرك مسؤوليته تجاه هذا المجتمع، ودوره في الدفاع عن مصالح مجتمعه، وإدراكه أن الخروج على القيم الذي يؤدي إلى إضعاف مجتمعه، سيجعل من أمته مطمعًا للأمم الأخرى، وجميع ذلك يستتبع الوعي بدور المواطنة، وأهمية الانتماء وتوافر القيم التي تقتضيها الوطنية وتصبح فلسفة عامة يراعيها جميع الأفراد، لتتشكل منها ثقافة عامة، وليس الوعي أن ترتفع

5 - Theodore W. Schultz, Investment in Human Capital, The American Economic Review, Vol. 51, No. 1 (Mar., 1961), pp. 17-1.

درجات المعرفة لدى الفرد كي يستطيع أن يدرك الطرق التي يستطيع من خلالها أن يمارس الفساد دون أن يتم تقديمه للعدالة، وإمكانية إفلاته من العقاب، وتوافر الظروف في الثقافة الإدارية التي تؤدي إلى وجود الفساد.

إن من بين ما يساعد على وقوع الفساد، الاعتماد على بعض العناصر التي لا تستطيع أن تشارك بصورة فعَّالة بالقيام بمهامها في المناصب التي يتم ترشيحها إليها، نظرًا لعدم استيعابهم لأهمية الدور الذي يتم إسناده لهم، وهو أمر يتعلق أيضًا بالوعي، ففي الوقت الذي لا يدرك فيه بعض الذين يتولون المناصب الإدارية مدي أهمية المراكز التي هم عليها في تأدية دورهم تجاه مجتمعاتهم أو يقومون بمسؤولياتهم في ظل توافر الإهمال، وعدم الإخلاص لمقتضيات العمل الوظيفي فإنه أمر يرتبط بالوعي بأهمية الدور، وجهل ما يترتب عليه من الممارسة لمقتضيات الشأن العام دون معرفة الآثار السلبية التي تترتب على اتخاذ القرارات، وقد تتوافر هذه الحالات حين يتم وضع الأشخاص في المناصب التي هم فيها دون التنبه إلى أهمية المعرفة الدقيقة للكفاءات التي يحوزها الفرد، والتأكد من قدرته على استيعاب أهمية الدور الذي يقوم به، وحين يتمكن بعض الأفراد من الإفلات من سيف العدالة، ويستطيعون الترقي إلى المناصب العليا، فإن عكس هذه الفرضية يؤكد أن القيام بالرقابة الفعالة، والدقيقة، والصارمة ستؤدي دورها في ألا تساعد هؤلاء الذين يرتكبون جرائم فساد من الوصول إلى أعلى الهرم الوظيفي، وهذا يشير إلى الأهمية التي تؤديها الرقابة، حين يتوافر لديها الوعي والرغبة في معالجة وجود الفساد ومكافحة وجوده في المجتمع.

والأمر حين يتعلق بدور الوعي، فإنه يتطلب توافر الإدراك بمعرفة الآثار الإيجابية والسلبية التي ستنجم عن مكافحة الفساد، ودوره على بلدان مجلس التعاون الخليجي في مكافحة جميع صور الفساد وأشكاله.

### ٤. الآليات التي يفترض العمل بها وفق اقتصاديات الثقافة لمكافحة الفساد لدول مجلس التعاون الخليجي:

تكاد تتقاسم جميع العلوم الإنسانية المسؤولية في أن يقدم كل فرع من فروعها الأسباب الخاصة بما يقدمه من نظريات يمكن من خلالها تفسير الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الفساد، وكذلك النتائج التي تترتب على وقوعه، فالتاريخ يمكن أن يقدم لنا تحليلًا للأسباب التي أدت إلى انهيار الأمم السابقة خاصة ما يهمنا هنا كيف أن الفساد يتشكل في مجتمع من المجتمعات ويؤدي إلى تطور الأمور كي تصل إلى وقوع أسباب الضعف من الأمم، والتفسير الخاص بالدورات التاريخية عبر الدول، ونشأتها وصعودها، وانهيارها وحتما ترشد الدراسات التاريخية إلى الظروف التي تؤدي إلى وجود الفساد والبيئة الخاضعة له، والأشخاص الذين يقفون وراء ارتكاب الفساد، وتحقيق الاستفادة على حساب الآخرين، ولا تخلو أسباب سقوط أي حضارة من الحضارات من ذكر الفساد، وكيف أن ازدياد رقعته وعدم التحكم في مقاليده يؤدي إلى التعجيل بانهيار الدول والممالك.

إن الوصول إلى الصفات النفسية للمجتمعات إلى عكس ما كان يسود هذه المجتمعات من صفات إيجابية في الأزمة التي تمتعت فيها بسمعة كبيرة، وهو ما أكد عليه الكثير من المفكرين الذين قدموا دراسات موسعة حول نفسية الشعوب وعوامل تطورها، وخاصة الدراسات التي قدمها كوندرسية، ومونتسيكو وأوجست كونت، وهو الميدان الأكبر للدراسات الخاصة بالفساد حيث يستطيع علم الاجتماع تقديم القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية، وتتحكم في صيرورة الحركة في المجتمعات، ولهذا فإنه علينا أن نركز في دراسة المجتمع، والفروض التي من شأنها أن تساعد على

فهم الطريقة التي تحدث بها الظواهر، وكيفية معرفة الوسائل التي تساعد على التصدي لمكافحة الفساد، وهناك الكثير من الدراسات التي يمكنها أن تقدم الفائدة لمعرفة الأجواء الحاضنة لوجود الفساد وصوره، وما يؤدي إلى إضعاف مقادير الدول خاصة وأن مكافحة الفساد لا يمسك بأطرافها جهة واحدة، بل إن الطريقة التي تكون فيها معطيات الفساد، تحتاج إلى أن يشارك في صناعتها الجميع سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فقد يعرف الأفراد عن الإبلاغ عن وقوع أو الاشتباه في عمليات وقوع فساد ظنا منهم وعن جهالة، بأن الأمر لا يخصهم.[٦]

وحدها المناهج العلمية، ومعاهد البحث العلمي هي القادرة على نشر الثقافات المرتبطة بمكافحة الفساد، وعليها أن تنتقي هذه المناهج التي يمكن نشرها في المناهج الدراسية لدول مجلس التعاون الخليجي بغرض الوصول إلى إيجاد ثقافة لها تأثيراتها في مكافحة الفساد.

## ٥. الجوانب التي تحتاج إلى تطوير ثقافة مكافحة الفساد فيها:

إن مكافحة ظاهرة من الظواهر التي تؤدي إلى الأضرار بمجتمع من المجتمعات ليست من المسائل اليسيرة، وحتى إذ افترضنا جدلًا أن وضع التشريعات واللوائح والقوانين من شأنه أن يساهم في كبح جماح أي ظاهرة من الظواهر، لكن المسألة مردود عليها، بأنه يصعب الاعتماد على جانب واحد خاصة الذي يعتمد على تفعيل العمل بمبادئ هي في ذاتها على رأس قمة المبادئ التي يحتاج إليها المجتمع (العدالة)، طالما أن

6 - Theodor W. Adorno et Max Horkheimer, « La production industrielle de biens culturels. Raison et mystification des masses », dans La dialectique de la raison, Paris, Gallimard, 2019, p. 247-179.

العديد من التفاعلات كانت سببًا في الخروج على العدالة، عند ارتكاب صور الفساد المتعددة، وهو الأمر الذي تؤكده التجربة الاجتماعية بوجود بعض الأفراد الذين تتوافر لديهم القدرة على الإفلات من العدالة إلى جانب البعض الآخر الذي لا يمكن محاسبته نظرًا لظروف متعددة كعدم الكشف عن ارتكابه للفساد، هنا تتمثل القيمة التي يمكن تصورها من خلال الوعي المجتمعي، في التعرف على دوره في مكافحة الفساد، خاصة أن المجتمع هو الأم الحاضنة لجموع أفراده، وأن المجتمع هو في ذاته يملك القدرة لجذب أفراده، إذ المجتمع يمثل الكل الذي لا يستطيع الأفراد أن يمارسوا حياتهم إلا من خلال وجودهم فيه، والأفعال الفردية، وما يقوم به الأفراد من تصرفات، تحدد اتجاهاتها على أساس قدرة المجتمع على جاذبية أفراده، وحين يتشكل الوعي المجتمعي، بصدد مكافحة ظاهرة معينة، فإنه تبعًا لقانون جاذبية الأشخاص وهم يمارسون أعمالهم في اتجاه مجتمعاتهم، فإنه يسهل للمجتمع بصورة سريعة وفي ظل ما يمتلكه من أدوات أن يكشف عن العناصر التي تؤدي إلى وجود الفساد ووقوعه، ويستطيع المجتمع أن يقوم بواجبه في الاستئصال لما ينبت في ثقافته من أفكار من شأنها أن تدعم وجود الفساد، وتساهم في إيجاد البيئة التي تحتضن وجود الفساد.

إذا ما تكاتف الأفراد في المجتمع على انتزاع العوامل التي تؤدي إلى احتضان البيئة الفاسدة، وتسمح لها في أن تتواجد في الثقافة المجتمعية، وإذا كانت العوامل الفردية التي تقف وراء الأفراد والتي تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم والمفاسد، فالفردية دائمًا ما تكون سببًا لوجود مسألة تضارب المصالح، والتي حين تقع فإنها تكون ضد مصالح المجتمع.

بهذه الطريقة تتكون العدائية المبررة بين محاولة الأفراد بالانتفاع بما في أيديهم من امتيازات على حساب مصلحة المجتمع، بحيث تتشكل الثنائية العدائية بين الفرد الذي ينتهز الفرصة لارتكاب الفساد والمجتمع الذي يوفر الظروف للفرد بأن يرتكب الصور المختلفة التي تحددها جريمة الفساد، وقد يقوم المجتمع بذلك نظرًا لتوافر عوامل عدة من أهمها الجهل، وعدم الإدراك للقواعد الخاصة بتوزيع الثروات، أو وجود ظروف تتشكل عبر مراحل تاريخية تؤدي بالفرد إلى اللامبالاة أو وجود عوامل أخرى اجتماعية، أو اقتصادية، أو أنثروبولوجيا، أو سياسية تشارك جميعها في توفير بيئة خصبة لوجود الفساد، بل والوصول إلى تقنين أولوياته في المجتمع.

تتضح مسؤولية المجتمع في مراقبة العنصر البشري فيه لأنشطة الأفراد من حولهم والذين يأتون على رأس المسؤولية عن وقوع ما يؤدي إلى إفساد الأمور وإدارتها، في الأجهزة الإدارية للدولة، وما لم يكون المجتمع مسؤولًا عن مراقبة مقدراته، فإن الاعتماد على العناصر الفردية فيه من الأمور التي لا يمكن المراهنة عليها، خاصة في ظل التأكد من عدائية الفرد لغيره من الأفراد، والأنانية وتوافر ظروف تعارض المصالح من جهة الأفراد لتقديم مصالحهم على مصالح المجتمع.

من هنا تأتي أهمية المناداة بالحوكمة وأهميتها نظرًا لقيمة الجمع بين كفاءة الفردية وكفاءة المجتمع، في الوقت الذي يعمل الأفراد وفقًا لأعلى درجة من الكفاءة المطلوبة، وبما يعزز من مبادئ الفردية، فإن السياق المجتمعي يعمل في نفس الوقت بكفاءة كبيرة على مراعاة المصالح الاجتماعية فيما يشبه مبادئ النيو ليبرالية الجدية، فلا يكون التركيز على مصالح الأفراد

فحسب من جهة، أو مصالح المجتمعات من جهة أخرى، بل التوليف بين كليهما بنفس الكفاءة.

### ٦. أهمية دور المجتمع في مكافحة الفساد:

المجتمع يمثل الوحدة الكلية التي يكتسب منها الأفراد كينونتهم وتصوراتهم، وبما أن الفرد عنصرًا من العناصر الداخلية للمجتمع فهو يتأثر بما يوجد خارجه من عوامل، في الوقت الذي تتحكم فيه بعض الأمور التي تحكم أساس وجود الأفراد، مما يعظم من قيمة الأفكار التي تصل إليه من داخل المجتمع ومن خارجه والأفكار التي تطغى على السطح، والتصورات التي توجد في عمق المجتمع وتاريخه، والمجتمع نفسة يتأثر بالتطورات الخارجية، والداخلية التي تحدث فيه عبر تدافع الأحداث التي تأتيه من الخارج والداخل ويتأثر بها، مما ينتج عنه منتج فكري يمكن من خلاله تسيير الأمور وفقًا لهذا المنتج ويشكل نموذجًا معتادًا يكون هذا النموذج قد تمكن من انتشار مجاله بين أفراد المجتمع؛ فيؤدي دوره إلى تدمير القيم التي تحمى مقدرات المجتمع، مما يؤكد على أهمية دراسة التغيرات التي تحدث داخل المجتمع بناءً على وجود متغيرات خارجية، خاصة في ظل وجود عناصر اجتماعية قد لا يمكن تصورها في مجتمعات أو ثقافات أخرى.

أن أهم هذه العناصر، تأثير هجرة العمالة الأجنبية والتي تتفوق أعدادها على أعداد السكان المحليين، وتتوغل ثقافتهم في ثقافة الأمم، فتتعدد الأطر الثقافية ويؤدي تعدد النماذج إلى خلق أنظمة فكرية مخالفة لما كان عليه الحال قبل وقوع الهجرات في اتجاه البلاد بهذا الشكل الكثيف في ظل عدم التنبه

إلى مدى أهمية مراجعة العناصر التي تفد إلى البلاد، أي مراجعة ما هي عليه من كفاءات، وما هي عليه من تطور أخلاقي وعقلي، وهي المحاور التي يمكن من خلالها التعرف على التأثيرات التي يحدثها الزائرون الجدد في المجتمعات التي يفدون إليها.

فإذا كنا نرغب في تطوير المجتمع من الداخل، فإن الجوانب التي تستلزم أن يقع فيها التطوير، هي الجوانب: الأخلاقية والعقلية، إذ تشكل كل منها جوانب المجتمع في عمومه، فالبناء الفردي هو وحدة بناء المجتمع لا يمكن مساواته مع بعضه البعض، فهذه القوة والمساحة والإمكانيات الهائلة التي يتشكل منها البناء الاجتماعي لمجتمع من المجتمعات والتي تستند على البناء الفردي إلا أنها هي التي تحكم البناء لأنها وحدها القادرة على توفير النموذج.

تتضمن ثقافة مكافحة الفساد تعريف مواطني دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية الحق في المنافسة، ودور الشفافية في معالجة الفساد في القطاعين: العام والخاص وكذلك على المستوى السياسي، وتعزيز ثقافة النزاهة والعمل وفق المصداقية، والأخذ بجميع متطلبات مراعاة المعايير الأخلاقية في التصرفات والسلوكيات اليومية التي تتم بين أفراد المجتمعات في جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

## ثالثاً ـ اقتصاديات الثقافة مكافحة الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي:

تعد المحاور سابقة الذكر ضمن أهم المحاور التي يمكن التركيز عليها في بناء ثقافة مكافحة الفساد، والتي يمكن أن يكشف عنها في التطور الفكري والأخلاقي وما يرمي إليه مقصود التركيبة الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع وعلاقته بأفراده، نحن أمام نماذج للتطور الفكري، للكشف عمَّا هو موجود في العقل الجمعي.

يشكل المجتمع في مجموعة السياج الكلي الذي يقدم القيم للأفراد، ورغم هيمنة المجتمع على الفرد، إلا أنه يتمتع بمساحة من الحرية يمكنه من خلالها أن يختار ما بين أن يكون عضوًا صالحًا في المجتمع بناءً على ما يتم تقديمه إليه من تعاليم مرتبطة بالأخلاق، أو ينحو منحى الفساد، ويحاول جاهدًا على أن تنجح محاولاته في عدم الوقوع تحت طائلة القانون، وكل الأسباب التي يمكن حصرها، والتي تكون في ذاتها مسؤولة عن توجهات الأفراد في مجتمعاتهم ينبغي أن تخضع للدراسة دائمًا من أجل الكشف عن الصحة الأخلاقية في المجتمع والتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى عزوف الأفراد عن التمسك بالقيم، واللجوء إلى إثبات الذات من خلال إمكانية معارضة القرارات التي تصدر من أعلى والتي تشكل في جوهرها مواد القانون، ومما يعطي الأفراد الشعور بمعارضة القرارات الفوقية، أو يشكل أدق معرضة القوانين نظرًا لتوافر هذه الأسباب التي نحن في حاجة

دائمة للكشف عنها، ومعرفة أنها هي التي تقف وراء صناعة التوجهات في المجتمع، وكما نقوم بإجراء الفحوصات الدورية على أفراد المجتمع للتأكد من سلامتهم وخلوهم من الأمراض المتفشية والتعرف على الهوية الصحية والبدنية للأفراد، فإن المجتمع في مجموعه يحتاج بصورة دورية للكشف عن كينونته: الأخلاقية والفكرية والجسدية.(٧)

وحين ندرك أن ثمة عطب تصاب به جهة من الجهات فإننا نسارع في وضع العلاج الذي يتوافر من خلاله إقرار توجهات معينة تحل محل التوجهات السائدة في المجتمع.

### ١. الفردية ضد المجتمع:

إذا كانت جدلية وجود نظرة فوقية من قبل المجتمع إلى أفراده لا تعطي مساحة للأفراد في أن يتمكنوا من التعرف على الكفاءات التي يحوزونها، في حالة سيادة ثقافة معينة، لا تسمح للفرد بأن يحصل على الفرص التي تتناسب مع كفاءاته مما يؤدي به إلى الوقوع في إشكالية تعارض الانتماء لمجتمعه ومصالحه وصولًا إلى محاولات الخروج عن التوجهات التي تسود تلك المجتمعات، فالمجتمع ينظر إلى الفرد نظرة يسودها الانقياد من قِبَل الأفراد لمجتمعاتهم وحتى إذا كانت المجتمعات تدعو أفرادها إلى الانقياد لما هو ضد مصلحة أفرادها، نظرًا لوجود إملاءات وأيديولوجيات يؤمن بها المجتمع، وأنها تصبح في صالح المجتمع والفرد، وأن الأفراد عليهم أن يستجيبوا لنداء المجتمع بالانقياد تحت التوجهات السائدة والتي يفرضها المجتمع.

7 - Emile Durkheim, Montesquieu and Rousseau: Forerunners of Sociology, Ann Arbor: University of Michigan Press (1960) p86.

هـذه القـوة الهائلـة التـي يتمتع بهـا البنيـان الاجتماعـي، هي وحدهـا القادرة عـلى سـحق الفرديـة، وسـلبها ميزاتهـا إذا مـا سـاء التفاهـم بـين كلا القطبـين وحتـى إذا كانـت التوجهـات التي تسـود المجتمع تعمل بصـورة ملحوظة ضد مصالـح أفرادهـا، هنـا عـلى المجتمـع أن يتنبـه أن مثـل هذه الممارسـات سـتؤدي إلى وجـود تجـذر للفرديـة التي تمتلـئ بالرغبة في الوصول إلى مـا تراه من حقوق مقـررة لهـا، لكـن المجتمـع لا يعطيهـا هـذه الحقـوق؛ فترسـم لذاتهـا الوسـائل التـي تسـتطيع أن تحصـل مـن خلالهـا على بعـض المنافع بطرق غـير مشروعة مما يـؤدي إلى وقـوع الفسـاد، وتنتشر تلك التوجهـات في المجتمع وتسـتفحل مثل هـذه الظواهـر ممـا يـؤدي إلى وجود هويـة اجتماعية يغلـب عليها طابع الفسـاد، وعـدم القـدرة عـلى ضبـط مقاليـد الأمـور في المجتمـع لأن الفسـاد مقـترنٌ بالانهيـار لواقـع الأخـلاق المعمـول بهـا مـن قبـل والتـي سـاعدت المجتمع على تماسـكه سـابقًا وأدت إلى وجـود هـذا الكيـان المجتمعـي في الوقـت الحـاضر.

إذا كانـت الفرديـة عـلى طرف نقيض من المجتمع، فـإن القدرة على التوصل إلى إيجـاد الحـد الأوسـط الذي يسـتطيع أن يحافظ على وجود التـوازن بين الفرد والمجتمـع تصبـح مـن الممارسـات العسـيرة، وهـو الأمـر الـذي يؤكـد عـلى أن حركـة المجتمـع تـكاد تنحـرف عـن الطريـق المرسـوم لهـا، ممـا يؤكـد أيضًـا عـلى الانحـراف عـن الأهـداف التي رسـمها المجتمـع لذاته.[٨]

وتميـل ثقافـة النخبـة إلى إحـراز الكثـير مـن المميـزات التـي تحفـظ وجودهـا في حالـة فوقيـة دون بقيـة الفئـات إلا أن الإدارات المختلفـة وفلسـفتها في دول مجلـس التعـاون الخليجـي تراعـي مصالـح مواطنيهـا بالصـورة التـي يسـتوفي فيهـا تحقيـق كل المطالبـات، ومـا يرغبـون في الوصـول إليـه مـن أهـداف ترتبـط

8- Raymond Aron, Main Currents in Sociological Thought: Volume One 1968, p 136.

بالحصول على جميع الحقوق المرتبطة برفعة وكرامة مواطنيها والتي تعكس أهمية الأخذ بالقوانين الواردة في الإعلان العالمي بحقوق الإنسان.[٩]

## ٢. أهمية اقتصاديات الثقافة في معرفة المجتمعات لمتطلباتها:

إذا كانت الدعوة إلى الفردية موغلة في القدم والتي نودي بها منذ الفلسفة اليونانية وذلك لأهميتها أن يتعرف الأفراد على السبل التي ينتهجونها، والتي ينبغي عليهم أن يبحثوا عن الطرق التي توصلهم إلى الغايات التي تتفق مع بحثهم عن الوصول إلى الرضا عن أفعالهم، فإن التطورات التي لحقت بمسيرة العالم قد غيرت من التمسك بالنظرة الفردية والتي أكدت على أن المجتمع هو الذي يملك القوانين التي تحكم مسيرة أفراده، وأن الفرد منذ اللحظة الأولى لقدومه إلى معترك الحياة محكوم عليه بما يمليه المجتمع من قواعد، وأفكار وثقافات وعادات وتقاليد.

إن القول بقدرة الأفراد على التمتع بثمار الحرية، التي تنعم بها الفردية هي في جوهرها لا تتفق مع ما يفرضه المجتمع من قيود، فالمجتمع قادر على تقيد حركة أفراده، وفقًا لقوانينه التي تربط بين الفرد ومجتمعة، وأن تصرفات الأفراد طوال مراحل حياتهم خاصة لقوانين الجاذبية مع مجتمعاتهم، وقد لا يرى الأفراد هذه الروابط بهذه الصور الحتمية، إلا أنها توجد في صورة قوانين تحكم هذه العلاقة.

في الوقت الذي تسعى فيه الفردية أن تحتل مكانة كبرى في المجتمعات، فإن هذا التوجه في غالبية الأحيان ما يكون مرتبط بوجود الفساد على

9 - Weber, Max. 1995 'économie et l'organisation sociale 1. les categories de la sociologie, paris , poket coll. Agorn.

حساب مصلحة المجتمع في دول مجلس التعاون الخليجي؛ مما يعزز فيه ثقافة أن المجتمع وقيمه هو ما يأتي أولًا، وأن التفاعلات الاجتماعية هي التي عليها أن تهتم بمصالح مجتمعاتها، وأن تشركها في مكافحة الفساد فيها ولاسيما حين يطال الأمر الخدمات الموجهة إلى الجمهور بالدرجة الأولى.[١٠]

فكل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات تكون في حاجة إلى النماذج المجهزة سلفًا، والتي تصمم وفقًا لمتطلبات كل مرحلة، وتتلاقى العوامل التي تؤدي إلى فشل النموذج المختار، إن دراسة النظم الثقافية للمجتمعات تساعدنا في التعرف على خصائص كل مجتمع وعلى المراحل التي يمر بها، وكذلك الخصائص التي عليها المجتمع، خاصة في ظل معرفة جميع الجهود الفكرية في مجال الأيدلوجية المجتمعية، ولدينا جهود كبيرة لها قيمته العلمية مثل جهود تالكوت بارسونز، وكارل ماركس وإيميل دور كايم، وهابر ماس.

### ٣. توجه القوى الديناميكية التي تحرك المجتمع:

نظرًا لخسارة رهان الفردية، وأنها مرتبطة بالإطار الزمني فإن هذا الإطار الذي يخص المجتمع يتميز بأنه أكثر عمرًا من عمر الأفراد، حيث يستطيع المجتمع لسنوات طويلة أن يحافظ على وجوده بالمقارنة بعمر الأفراد، أو بالتمسك بالمعيار الفردي من أجل وضع تفسير للعوامل التي تستطيع أن تقدم كيفية عمل خطة لتقوية المجتمعات واستثمار الطاقات فيها، وحين نراهن فإننا نراهن على المنحى الأكثر عمرًا، وحتى ولو كان مرتبطًا بحتمية الوصول إلى النقطة الساكنة على اعتبار أن الظواهر الاجتماعية يمكن مقارنتها بالظواهر الطبيعية المحكومة بقانون، أن كل متحرك غايته السكون.

10- Culture et economie , guy bellavence et, Christian Poirier, inrs urbanisation, culture societe, 2013, p 27.

فإن هذه الظواهر الاجتماعية إذا كانت تتمتع بديمومية الحركة فإنها لا تستطيع أن تمارس نفس هذه الحركة في وقت أو زمن بنفس الوتيرة، ارتباطًا بواقع جغرافي معين، مما يدفع بها أن تغير مواقعها، فيفكر أفراد المجتمع في الخروج إلى مجتمعات أخرى والهجرة عن مجتمعاتهم الأمر الذي يحتم دراسة حركة المجتمع والتعرف على المستجدات الأخلاقية والعقلية، والبناء الاجتماعي، لتحديد العطب أين يكمن في هذه الجوانب؟ وليس من السهل الادعاء بأهمية جانب على ما عداه من الجوانب الأخرى، نظرًا لارتباط هذه الجوانب مع بعضها البعض، فالتطور الأخلاقي مرتبط بالتطور الفكري، وكلاهما لا يمكن تخيل وجودهما بعيدًا عن البناء الاجتماعي وإلا أصبحنا نتكلم عن نظريات غير موجودة على أرض الواقع.

إن أهمية البناء الاجتماعي يصعب إنكار أهميته، حين تتوافر لدى المجتمعات الرغبة في تغيير خريطة التوجهات التي تسود بها، وتقصد هنا بالتوجهات الأخلاقية والعقلية في الوقت الذي يصعب فيه تصور أن مجتمع يسعى إلى الإلقاء بنفسه إلى الهاوية، فإنه قد يمارس ذلك عن دون قصد؛ لتفاجئ بما يؤدي إلى انهياره، مثل الأفراد الذين يحققون الكثير من الخطوات في اتجاه ما يساعدهم على تحقيق النجاح في الوقت الذين يسارعون إلى الهاوية دون علم ودون فهم للأسباب التي تؤدي بهم إلى ذلك، فهذا الأمر سببه راجعًا إلى عدم فهم القوانين الكلية التي تحكم جميع الظواهر.

إذ تنعدم القدرة على رؤية الأمور بصورة كلية والتمسك بجانب واحد من المعادلة، ظنًّا أنه هو الجانب الذي من خلاله يمكن تحقيق الكسب، على حساب الجوانب الأخرى، إلا أن هذه الجوانب الأخرى مثل معاول هدم لا يمكن التخلص من نتائجها، لأنها ستؤدي إلى الاقتراب من وقوع النتائج.

هنا يكون المجتمع في حاجة لمن يلتف حوله يقدم له خريطة الإنقاذ والتي لا يستطيعها إلا أبناؤه وبدونهم لا يمكن اليقين بأن أحدهم سيتلقى الضربة بالإنابة، أو أن أبناء الأمم الأخرى يمكن أن تعهد إليهم ببناء مصير مجتمعنا، هنا يستمد المجتمع من أبنائه مجموع الجهود التي بذلها للاستثمار فيهم، بما أن الإنسان دائمًا وفقًا لغريزته يتمسك بالوطن الذي يولد فيه، وليس هذا في وقت الخطر فحسب، بل إن الإنسان في جميع حالاته يدرك أن الوطن مقدم على ما عداه.

إن فهم الظواهر من خلال فهم القوانين التي تتحكم في تسيرها من شأنه أن يساعد المجتمع في التعرف على القوى التي تحركه والتي تدفع به إلى الأمام، ومقدار الطاقة التي ينطلق بها في اتجاه المستقبل مقارنة بغيره من المجتمعات، وفي نفس الوقت لها أهميتها ودلالتها في التعرف على نقاط الخلل الموجودة في طريقة سريان بعض الأمور التي تؤدي إلى بطء الاندفاع إلى الأمام، والتعرف على الوسائل التي يمكن اللجوء إليها لإصلاح العطب الموجود في المجتمع والذي يؤدي إلى تخلفه عن غيره إذا سلمنا بأن البواعث التي تقف وراء الإنسان في وجوديته هي نفسها الموجودة في كل زمان ومكان، ومن هنا توجد الأهمية في أن نتعرف على القوانين التي تكبل مجتمع من المجتمعات من النهوض والأخذ بمقتضيات التنمية والقدرة على المنافسة وتقديم حلول للعراقيل التي تقف حائلًا أمام نهضة المجتمع وسريانه وليس التطور القانوني، سوى عاملٍ من العوامل التي تسهم بدورها في المحافظة على قدرة المجتمع للتمسكً بالأخلاق على الأقل خوفًا من العقاب.[11]

11- John O'Neill, Modes of individualism and collectivism, London: Heinemann Educational, 1973.

## رابعاً ـ التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي لإقرار اقتصاديات الثقافة:

حين تقع المقارنة بين الفرد والدولة في مسألة، من يتم تقديم مصلحته على الآخر، تبرز مسألة تعارض المصالح، ففي حين يتعدى الأفراد على مصالح الدولة / المجتمع، فإنهم يقدمون مصلحتهم على مصلحة الدولة وتلك جوهر الأنانية التي تحكم الفردية، وهي توجد في الوقت الذي توجد فيه أيضًا فضيلة الإيثار، وتكمن أهمية الرقابة هنا في معرفة النسب التي تتوافر بها، تلك الفضيلة ونقيضها.

وإذا كان أعلى شرف يناله الفرد هو خدمته لمدينته، فإن المفكر مونتسيكو يصر على أن الدولة وحدها هي ما تستحق أن يموت الفرد لأجلها، وهذه القيم تزداد بزيادة الوعي بأهمية قيم المواطنة وأهميتها في الحفاظ على وجودية الدولة، بما أنها أكثر عمرًا من أعمار الأفراد، وهي التي تعطي الفرد وجوديته، فتمنحه جنسيتها وتوفر له جميع حقوقه منذ اللحظة التي يولد الفرد على أرض الدولة حتى نهاية حياته بها، في الوقت نفسه فإن قوة الدولة هي عبارة عن قوة أفرادها، ولا تأتي قوة الدولة إلا إذا كان أفرادها يتمتعون بعناصر القوة، يلخص ثبوديد الموقف كاملًا في قوله: "إن قوة الدولة فيما لديها من أفراد أقوياء".

من هنا تبرز أهمية أن تقوم الدولة بالاستثمار في أفرادها بما أن القوة التي تتمتع بها الدولة هي محصلة مجموع قوة أفرادها، والدولة مسؤولة عن التطور الفكري والأخلاقي والصحي، والعلمي لمواطنيها حين تتوافر لدى هؤلاء

المواطنين الرغبة التي تستند على الشغف في أن تمارس دورها يمارسون أدوارهم في خدمة الدولة والنهوض بها، وأن تصبح ذات مكانة بين الأمم الأخرى، والذي يحتاج إلى وجود التوازن الاجتماعي والسياسي الذي يحفظ للدولة قوتها، وتتأثر الحياة الاجتماعية وتختلف باختلاف النظام السياسي الحاكم والذي يستند إلى الحكم بطريقة حديثة مطورة طبقًا للقانون والقواعد، وينتج عن التوازن الاجتماعي والسياسي تنوع السلطات والأنظمة الاجتماعية، والتي هي شرط لإيجاد الحداثة والحرية، فالمجتمع الديمقراطي الحر والمتطور في عالمنا المعاصر يعزز من قيمة الأفراد في الدولة بما يمثلونه من أهمية في بناء المجتمع.

وحين يعطي الأفراد حقوقهم في المجتمع يكون انعكاس ذلك على أهمية سيادة ثقافة مكافحة الفساد من بين الضرورات التي يحرص جموع الأفراد والمجتمع ككل على متابعة سريانها والمحافظة عليها في ظل التأكيد على أنه لا يكاد يخلو أي مجتمع من وجود الفساد.

فالفرد حين يعمل في المنظومة الاجتماعية التي يرتبط بها، ودائمًا ما يكون كل مساعيه تسير في اتجاه مصالحة مما يتولد عنه تعارض المصالح والذي هو سببٌ لوقوع الفساد، وهنا يأتي دور المجتمعات في دول مجلس التعاون الخليجي في أن تصر على مدى أهمية أن يوجه المجتمع أفراده لتجنب وقوع تضارب المصالح، من خلال التأكيد على أهمية تطبيقات مدونات السلوك.

على أن تسود نفس الخطة بتطبيق المعايير الأكثر دقة وتماثل بين دول مجلس التعاون، وأن تكون نفس الآليات التي تطبق بها لهذه الرؤية في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي نفس ما يؤخذ به في الدول المجاورة من تطبيق لاقتصاديات الثقافة، ويساعد على نجاح تطبيق هذه المعايير سيادة سمة ثقافية تكاد تكون متشابهة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

### ١. اقتصاديات الثقافة والتطور الفكري وتأثيره في وجود الفساد:

يرتبط وجود الفساد بجميع العوامل التي تتشكل منها العلاقات الاجتماعية وتبني عليها في نفس الوقت، وجميع هذه النواحي لها دورها في وجود الفساد في المجتمع، فالجانب الاقتصادي، والديني والسياسي والعلمي والتربوي، والاجتماعي جميعها جوانب تتفاعل مع بعضها البعض وتتحكم بنسب وجود الفساد، حين يقع الخلل في ممارسات تتعلق بجانب من هذه الجوانب، أو تتعلق بجميعها معًا، وتتشكل صور الفساد على أساس سوء التصرفات والوقائع والأفعال التي يقوم بها العنصر البشري، والذي يقع الفساد ملازمًا لوجوده، فلا يمكن تصور أن تخلو المجتمعات من وجود ممارسات تؤدي إلى وقوع الفساد، كما هو الحال أيضًا حين نتخيل مجتمع يخلو من أعمال الخير ومن هذا الطرح سيتبين لنا أن الأمر لا يتعلق بمكافحة الفساد، بل الأمر يرتبط بمكافحة النسبية في وقوع الفساد، أو بمعني أدق قدرة المجتمع على السيطرة على انتشار الفساد في الممارسات التي يقوم بها أفراد في زمن من الأزمنة.

كذلك فإن صور الفساد أيضًا تختلف عن بعضها البعض، رغم أن لكل صورة منها تأثيرها ونتائجها على المجتمع، إلا أننا ينبغي حين نرغب في التعرف على وجود الفساد، فإننا ملتزمون بالتفرقة بين صور وقوعه، فالاستيلاء على المال العام، يكون تأثيره مختلفًا عن المحاباة، أو التستر وعدم الإبلاغ عن وقوع شبهات فساد، صحيح أن لكل صورة من هذه الصور التي تجسد وقوع أفعال فاسدة، إلا أن لكل صورة من هذ الصور نتائجها على المجتمع، وتأثيرها يختلف باختلاف كل صورة ولهذا وجب التفرقة في نسب وقوع كل صورة من هذه الصور، ومدى انتشاره في المجتمع، ومدى قدرة المجتمع على التصدي له.

الفساد يرتبط بالتطورات التي تقع في المجتمعات، بل ويستفيد من هذه التطورات في الإفلات من العقاب، والقدرة على ابتكار وسائل لم تكن مطروقة من قبل تساهم في إطالة أمد الفساد، وإعادة تدوير صورة في الثقافة الاجتماعية، والكيفية التي ينظر بها الفكر الجمعي إلى الأشخاص الذين توجه لهم أصابع الاتهام بوجود فساد.

وحدها قوة المجتمع الهائلة، والمدركة والواعية لأهمية المحافظة على مصادرها، وثرواتها وكينونتها هي التي تستطيع أن تجد الرقابة الفعَّالة على الأفراد الذين هم جزء من المجتمع.

وعلى اعتبار أن الكل يمكنه إحكام الرقابة على الجزء في المجتمع تظل هذه المعادلة تتفاعل في إطار قانوني، والذي تحكمه فلسفة القانون واحتياجه إلى القوة كي يكون له تأثيره، والقوة تستطيع أن تخرق القانون وتجعله كأن لم يكن وبالتالي القوة تحتاج إلى قوة أخرى مضادة لموازنة الأمور، هذه القوة تتجسد في المجتمع ذاته، الذي يرغب في الحفاظ على هوية مستقبلية وفي نفس الوقت فإن قدرته على المراقبة من شأنها أن تقدم الثقة والحماية لكل الأطراف التي يتشكل منها النسيج الاجتماعي في صورته الكاملة والكلية.

ولكي يصل المجتمع إلى هذه النقطة، فإنه يحتاج إلى فهم وإدراك مدى الدور الذي يستطيع أن يمارسه وبدون الفهم لهذا الدور والارتقاء بالوعي الجمعي، لا تستطيع أن تطالب، الوعي المجتمعي بأن يمارس دوره في مكافحة الفساد.

يحتاج هذا الوعي إلى فهم دور القانون في مواجهة الفساد، وبدون وجود القانون الذي يعاقب الخارجين عنه، فإن المسألة تصبح مصادرة على المطلوب، وتكون معالجة الأمور في مكافحة الفساد مغلفة بالضبابية

المفرطة، وهكذا فإن الأمر يتطلب وجود الوعي المجتمعي مقابل القانون الذي يتم من خلاله معاقبة الفساد، وحين يتوافر الوعي؛ فسيصبح من السهل الارتكان على قوة المجتمع لكبح الفساد.

حين نراقب الأمر نجده يقتضي الرجوع إلى مسألة تطوير الكفاءات الفردية، والاستثمار في قدراتها على معرفة وفهم طبيعة الأمور، وتلك هي القيمة الحقيقة للاستثمار في الثقافة، والتي تؤدي إلى النظر إلى الأمور بصورة أعمق وبطريقة صحيحة، لأن المفاهيم تتشكل في الوعي الجمعي بصورة صحيحة، ولا يمكن استبدال مفاهيم بأخرى إلا من خلال دراسة المفاهيم الموجودة في المجتمع الذي ترغب في مكافحة الفساد فيه، وما الأسباب التي تشابكت مع بعضها البعض وأدت إلى وقوع الفساد، وحين نقوم بحصر المفاهيم الموجودة في الفكر الجمعي في فترة زمنية معينة، تستطيع القيام لعمل جدول للمفاهيم والتصورات اللازمة والتي تسود فكر المجتمع.[١٢]

ومن خلال إعداد جدول بالمفاهيم السائدة، يمكن فهم مدى ما ينقص المجتمع من أفكار ومفاهيم كي يمارس دوره في مكافحة الفساد، وإلى أي الأدوات يمكنه اللجوء إليه كي تصبح فعالة، ويتمكن من التوصل إلى نتائج مرضية تقوده في نهاية المطاف إلي المحافظة على ثرواته والتوجه إلى الاستثمار فيها، والتطلع إلى استشراف المفاهيم، وحين نرغب في تجريد التوصيف نصل إلى أن مكافحة الفساد، هي مواجهة المفاهيم بعضها البعض، وهذه المواجهة هي التي تحكم قدرة المجتمع من عدم الانزلاق إلى نتائج لا تحمد عقباها، وأولها ضعف الثقة في الأجهزة الموجودة، وانعدام

12 - Daniel Polisar and Aaron Wildavsky, From Individual to System Blame: A Cultural Analysis of Historical Change in the Law of Torts, Published online by Cambridge University Press: 14 October 2011.

الـولاء الـذي يدفـع بالأفـراد لتبريـر ارتكابهـم للفسـاد، والتـي لا يمكـن تبنيها مـن قِبَـل الأفـراد الذيـن تتوافـر لديهـم الرغبـة والقناعـة بأهميـة قـوة الدولـة.

فسريـان الفسـاد مـن شـأنه أن يـؤدي إلى وجـود انهيـار في المنظومـة الإداريـة والاجتماعيـة، والتـي حتمًا تصـل بالأمـور إلى طـرق مسـدودة، أو أن توجـد المعانـاة مـن الخدمـات التـي تؤديهـا الأجهـزة الإداريـة لأصحـاب المصالـح ممـا يـؤدي إلى أن يسـود التذمـر، وسـوء التقديـر في الانتمـاء إلى الأشـخاص الذيـن ينادون بمكافحة الفسـاد، في الوقت الذي يشـكلون بتصرفاتهم، تعطيل دوران الأمـور، وتتشـكل مفاهيـم حـول أهميـة وجـود المعارضـة لإنجـاز القـرارات، دون أن نـدرك أن تعطيـل سريـان الأمـور يـؤدي إلى خسـارة الدولـة لهيبتها على حسـاب وجـود مزاعـم بتحقيـق انتصـارات تكتيكيـة مـن قِبَـل المعارضـة دون الوصـول إلى إقـرار الأمـور التـي مـن شـأنها أن تسـاهم في تقديـم الحلـول.

وحتـى تتجنـب الدولة وقوع هذه الخسـائر، فالمطالبة في الوقـت ذاته بتوعية دور المجتمـع في مكافحـة الفسـاد، عبر الاسـتثمار في الوعي الجمعـي، بما تمتلكه مـن الآليـات التـي يمكـن أن تسـتخدمها وتوجههـا في بناء المجتمـع القادر على ممارسـة دوره بصـورة إيجابيـة دون الوقـوع في ربقـة الحزبيـة، والتخنـدق خلف ادعـاءات لا تحمـد عقباهـا، وتسـتطيع الدولـة أن تراهـن عـلى كسـب وعـي المجتمـع إلى جانبهـا إذا مـا تمكنـت من تغيـير المفاهيم السـائدة، والتي لا محيص عنهـا في كسـب ثقـة القـوة التي تحـرك مقاليد الأمـور في المجتمـع.[١٣]

تتعلق المسـألة هنا بالتعرف على مفاهيم موجودة تحتاج إلى اسـتبدالها أو تغيرها بمفاهيـم أخـرى يكون لها تأثيرها الإيجابي، للدفع بالأمور في اتجاه الصواب.

13 - Kenneth E. Boulding, Toward the Development OF A Cultural Economics, Social Science Quarterly, 1972.

وقد اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة فلسفة التأكيد على دور مجتمعاتها في تنفيذ مخططات ورؤى الدول، بعدما تمت تجربة الكيانات والقوى الخارجية في بناء المنظومة الإدارية إلا أنها استوعبت أن بناء أي منظومة يعتمد في المقام الأول على بناء الدول بذاتها، وأنه لا يمكن الارتكان على العناصر الخارجية لمكافحة أي جرائم تتعلق بالفساد.

**٢. التعاون القائم على اقتصاديات الثقافة بين دول مجلس التعاون الخليجي:**

إذا كانت اقتصاديات الثقافة تمثل في حد ذاتها أهمية قصوى في مكافحة الفساد، فإن أهم ما تتميز به أنها تنطوي على أحد أبرز المعايير الفلسفية في التناول للقضايا، وتعلقها بالشمولية، والنظر في جميع مكونات الصورة وتدارك الفهم والمعرفة لكل ما يتصل باقتصاديات الثقافة، والتي لديها أبعادها المختلفة مثل البعد: الأخلاقي، والتربوي، والتعليمي، والثقافي، والذي يقف وراء التفاعلات المسؤولة عن الحركة المجتمعية، فلا تكاد تغفل النظرة الفلسفية أي جانب من هذه الجوانب التي تمثل المكونات الرئيسة والمسؤولة عن تشكيل الظواهر، ووقوع التأثيرات الخاصة بها، وربط جميع ما يقع من أمور تتعلق بوجود الفساد بالظواهر الاجتماعية، وفهم الأسباب الكلية التي ترتبط بوقوع النتائج.

وفي القرن الماضي بدأت النقاشات والتفسيرات التي تدور حول التجارة الحديثة والتي تمثل إحدى القوى التاريخية المسؤولة عن التحول الذي يمتد ليشمل بعض أشكال المجتمع السياسي، وبدأت تظهر إلى الأفق حجة البحث عن تأمين التجارة والاقتصاد والرفاهية، والتي اكتسبت من خلال دعواتها وجودًا يفوق واقعية الإصرار عليها وليس

فقط حفاظًا على الأمور الاقتصادية والتجارية، بل بهدف نشر الخطر، ووجود وهم التوترات مما يستوجب التدخل تحت دعاوى الحفاظ على الحريات والأمن والرخاء والحداثة، كما أن نشر هذه المخاطر ضرورة لهذه السياسات كدليل على وجود المخاطر الكبرى التي يمكن أن تؤدي إلى تدمير وتهديد الديمقراطيات الحديثة، وعلينا أن ندرك الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية في التأثير على اتخاذ القرارات، ورسم الأيديولوجيات الداخلية للمجتمعات الأخرى.(١٤)

ويترتب على الأخذ بالشمولية بين دول مجلس التعاون الخليجي، أن تعزز بين الأجهزة الإدارية في دول المجلس للوصول إلى أفضل هيكلة للأجهزة الإدارية بين جميع دول المجلس التعاون الخليجي، بغرض الاستفادة من الخبرات المتراكمة والموجودة لدى أجهزتها الإدارية والتي أصبحت تعمل وفق المنظومة الدولية لمكافحة صور الفساد، والتعرف على الثقافات التي تعمل وفقًا لها المؤسسات الدولية، والأخذ بمقررات هذه المبادرات التي أثبتت مدى قدرتها وفعاليتها في مواجهة التطورات التي تنشأ عن الاستخدام المتنافي للتكنولوجيا.

إن التحديات التي تواجه دول المجلس التعاون الخليجي تكاد تكون متشابهة، مما يحتم عليها التعاون بأقصى صور ممكنة، والعمل على رفع كفاءة هذا التعاون بشكل مستمر وفعَّال، ونبذ وجود الخلافات، والمعالجة السياسية السريعة لأي خلافات موجودة، حتى لا يشكل هذا الأمر تفتيتًا للقوى الموجودة، وذلك هو التحدي الأكبر أمام القوي الإقليمية.

١٤- مؤنس، حسين. (١٩٧٨). الحضارة، دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها. الكويت: عالم المعرفة، الطبعة الثانية، ص ٣٣٦.

### ٣. دور اقتصاديات الثقافة في آثار الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي:

الأصل في الأمور، المساواة في الحقوق والالتزامات، وأن يتمكن أفراد المجتمع من الحصول على الخدمات التي تقدمها الدول بصور متساوية، دون تمييز مواطن على أخر، حتى يتوافر الرضا من قِبَل المواطنين عن الطريقة التي تدير بها الدولة الأمور، في الوقت الذي ينتج فيه عن وجود فساد الإخلال بمبدأ المساواة بين أفراد المجتمع، عندما تترحم هذه الخدمات التي تتم تأديتها إلى المواطنين في شكل قيم اقتصادية لتلبية الاحتياجات والمتطلبات التي تساعد أفراد المجتمع ككل على مواصلة مهامهم والتي تنعكس حين يتم أداؤها بصورة إيجابية على صورة الدولة، وحين يتوافر الفساد بكافة أشكاله، يقع الحرمان من هذه القيم الاقتصادية تجاه أفراد المجتمع، فيؤدي إلى تنامي عدم الرضا والسخط، ففي الوقت الذي يتمتع فيه بعض الأفراد بما يصلون إليه من مزايا اقتصادية جراء ارتكاب الفساد، تسود مشاعر الغضب لدى هؤلاء الأفراد الذين لا يحصلون على ما تقوم الدولة بتخصيصه لهم، نجد الانقسام يسود بين أفراد المجتمع.

ينشأ عن هذا الأمر، بداية ظهور الاتجاهات التي يتمثل فيها عدم القبول أو الرضا عمَّا يتخذ من قرارات في الوقت الذي لا تكون فيه المشكلة ليست خاصة بالقرار، لكن المشكلة تتعلق بتطبيقه، وهي بسبب رئيس في تفويض الثقة فيما يتخذ من قرارات، لأن الأمر هنا يتطلب مواصلة متابعة الرقابة على تنفيذ القرارات ومدى الكفاءة تطبيقًا.

هذا الانقسام يؤدي بدوره إلى إضعاف منظومة القيم لدى الكثير خاصة، من بين هؤلاء المتضررين؛ فتكون النتائج المترتبة على ذلك إضعاف قدرة هؤلاء الأفراد على القيام بالأدوار المنوطة بهم، والتي تؤثر بما لا يدع

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

مجالًا للشك، وبما لا يمكن إنكاره على قيمة الدولة وقامتها، وقدرتها أيضًا؛ لأن مجموع قدرات أفراد المجتمع في القيام بالأدوار التي تخصص لهم، هي عبارة عن مجموع قدرة الدولة، وحين يتعطل جزء من طاقة الدولة؛ فإن الدولة تخسر هذا القدر من الدور الذي يستطيع مجموع أفرادها القيام به، وعلى رأسها أن تخسر الدولة هذه المزايا الاقتصادية التي يمكن أن يقدمها هؤلاء الأفراد الذين يتضررون من وجود الفساد، وإذا كانت خسارة الدولة على المستوى الاقتصادي، فإن هناك خسارة أخرى تتمثل في التأثير على منظومة القيم التي تسود المجتمع، وهذا التأثير يمتد إلى فترات زمنية قد تطال أجيال متعاقبة، وحين يكون لدى الدولة استراتيجية معينة تسعى في النهوض بها وتحقيقها، فإنها لا يمكن أن تتم بالمستوى اللائق والمطلوب نظرًا لانعدام الثقة لدى بعض أفراد المجتمع الأمر الذي سيؤدي إلى التأثير على طبائع الأمور في الدولة.

ولأن الآثار التي تنتج عن الفساد، دائمًا ما تكون سببًا في تعطيل أداء المرافق والتي تقدم الخدمات العامة للمواطنين، فإن معرفة دور مواطني مجلس التعاون الخليجي بأهمية اشتراكهم مع الجهود التي تبذلها الدولة لمكافحة الفساد أمرًا له أهميته، وبالتالي فقد أصبح من الرهانات السليمة التوصل إلى معرفة الأساليب التشريعية التي يمكن التمسك بها؛ لتعزيز مشاركة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي في مكافحة صور الفساد.

حين يكون المواطنون على علم، ويتوافر لديهم الأدراك بالقيم التي يحتاج إليها النهج الاقتصادي المتبع في الدولة، وهو ما يطبق على قيم اقتصاد السوق والذي نعايش آلياته وتبعاته، مثل سيادة الحق في المنافسة، والقيم التي تحكم أنظمة الشراء لحساب الجهات العامة، والحق في الاطلاع، فإن

إدراك أهمية ممارسة هذه الحقوق، سيؤدي إلى توافر الشعور لدى المواطنين بأهمية المشاركة في تقييم ومتابعة ما يصدر من قرارات، وهي حقوق وممارسات تندرج تحت منظومة القيم التي تنادي بها الديمقراطية، وبالتالي فإنها تصبح قادرة على أن تزودنا برؤية غالبًا ما تكون شاملة لكل الآراء التي تنبع عن إمكانية وجود حالة من الرشى عمَّا تقوم به الإدارة العامة من قرارات تجاه المواطنين في الدولة.

طالمًا كانت دول مجلس التعاون الخليجي مرتبطة ببعضها في غالبية الأوجه: الثقافية والفكرية والاجتماعية، وهو ما يطبع المنطقة بطابع ثقافي متقارب، فإن المنهجية التي تتبع في البحث عن الأساليب التي يمكن من خلالها استغلال اقتصاديات الثقافة لمكافحة الفساد، ستكون متطابقة من الناحية الأيدلوجية وهذا مما يساعد المنطقة في التوصل إلى إيجاد أرضية مشتركة، ويشجع على تقارب المفاهيم بين دول مجلس التعاون الخليجي، وقد قادت المملكة العربية السعودية المبادرات التي تدعو إلى المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد حيث تعطي الحق للمواطنين في الإبلاغ عن وجود حالات فساد، وحماية المبلغين في حال تقديمهم لبلاغات تتضمن شبهات بوجود أعمال فساد، ولم تكتفِ بذلك، بل إنها أعلنت عن مكافأة الأشخاص الذين يقومون بالإبلاغ عن وجود أعمال تتعلق بالفساد، وقد لوحظ مدى الإيجابية التي سادت في الثقافة العامة للمشاركة في الرقابة المجتمعية، والتي أمكن من خلالها الإيقاع بالعديد من الأشخاص والكيانات التي تعمل وفقًا لأجندات تمثل في طبيعتها صور وأشكال الفساد، وكان على رأس هذه الجرائم ما تم الإيقاع به من جرائم تتعلق بسرقات المال العام ووجود حالات تتعلق بغسيل الأموال، ممَّا مكن الدولة

بالإيقاع بالجهات التي تنشط في المسائل المتعلقة بغسيل الأموال، ومن بينها كيانات كبيرة كانت تجيء أنشطتها وراء عمليات غسيل الأموال، وفي خلال فترة وجيزة مكنت هذه الاستراتيجية التي تركزت حول المشاركة المجتمعية في الوصول إلى العديد من المصادر التي ترتبط أعمالها بصور الفساد.

إذا أمكن لهذه المساهمات أن يكون لها تأثيرها الواضح في عمليات غسيل الأموال، فإنها أيضًا ذات تأثير إيجابي على اليقظة المطلوبة تجاه وجود الرشوة في الجهاز الإداري للدولة حيث يمكن بسهولة ويسر المراهنة على وعي المواطنين في الإبلاغ عن وجود حالات تتعلق بالرشوة، وهي ترتبط بصلة وثيقة أيضًا كمصدر من مصادر الأموال التي ترفض وجود ممارسات تتعلق بغسيل الأموال، وكذلك الاستغلال للمال العام لصالح البعض أو الاعتداء وسرقة الأموال العامة.

والتي سيكون للمشاركة المجتمعية تأثيرها الكبير في الإبلاغ عن مثل هذه الحالات، كما أن هذه المشاركة سيكون لها دورها في توقيف ثقافة الاتجار في البشر من خلال تجارة الإقامات، حيث إن الأموال التي تتولد عنها تصب في جرائم غسيل الأموال وليس هناك أكثر من القوى الاجتماعية لديها دراية بالأفراد الذين يتخذون من تجارة الإقامات مهنة لهم، وقد تداركت بعض الدول أهمية توقيف هذا الاحتيال على الأموال العامة؛ لأن هذه الممارسات تذهب في غير ما يتم رصدها لأجله، إذ الأصل في الاحتياج للقوى البشرية من البلدان الخارجية يكون لتلبية الأهداف التي تخدم الأغراض العامة للدولة، وليس باستقدام هذه العمالة من دون أن تكون الدول في حاجة لها، ويتحول وجود هذه العمالة إلى عبء على المرافق العامة، إذ إنها تستهلك مرافق الدولة، دون أن يكون لها داعٍ، كما أنها تحتاج إلى موازنة أمنية ستقلل

بالتالي من الناتج العام للدول ويكون لها تأثيرها السلبي، نظرًا لاحتمالية وقوع عمليات فساد ترتبط بتلك الأعداد الغفيرة من العمالة السائبة وهي ظاهرة يمتد وجودها في معظم دول مجلس التعاون.

إن تقارب الظواهر المرتبطة بالفساد في دول مجلس التعاون الخليجي يحتاج إلى أعمال الفكر بصورة دائمة في البحث عن الإمكانية المتوافرة لدى المجتمعات في إثراء أفكاره حول دوره في مكافحة الفساد من خلال البرامج التوعوية، وتسهل انسيابية الحركة بين دول مجلس التعاون الخليجي على نشر هذه الثقافة، وأن يكون لها دورها في التقليل من الآثار المترتبة على مكافحة الفساد، وسهولة عقد المبادرات بين دول مجلس التعاون الخليجي يعطيها القدرة في توحيد جهودها لمكافحة الفساد.

تعزيز مكافحة الفساد في البرامج التعليمية، عن طريق وجود المناهج المشتركة التي تبرز أهمية إدراج المناهج القانونية والتي تثري بدورها القاعدة الثقافية؛ ليكون لها دورها في التركيز على الجهود التي تسود منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في مكافحة الفساد خاصة الثقافة القانونية والمجتمعية، وذلك بوضع المناهج المنتقاة والتي تبني على الجهود التي تقوم بها الدول المتقدمة في مكافحة الفساد وحذو هذه الدول في بعض نهجها، والبحث الدائم عما تتوصل إليه من أساليب في مكافحة الفساد خاصة على مستوى الاتحادات، مثل الاتحاد الأوروبي.

في ظل التطورات المتلاحقة في قطاع التكنولوجيا وما يسهم به بدور كبير في تبادل المعلومات حول الأشخاص الذين يرتكبون جرائم الفساد، وتفعيل دور الملاحقة، بين دول مجلس التعاون الخليجي، وإيجاد الآليات المرتبطة بتجميد الأموال، ومصادرتها، وتوقيف الأشخاص وتسليمهم،

ودور المجتمع في الإبلاغ عن الأشخاص الذين يتحركون عبر دول مجلس التعاون الخليجي، والذين هم مدانون بقضايا فساد، وهؤلاء الذين يشتبه في ارتكابهم لقضايا تتعلق بوجود الفساد، وتقديم البحوث والدراسات الأكاديمية للنهوض بالوعي المجتمعي صوب قضايا الفساد، لتوضيح الكيفية التي يقوم بها المجتمع في تعزيز جهوده جنبًا إلى جنب الأجهزة السيادية في الدول أداء هذه المهام.[١٥]

تظل المشكلات الرئيسة في الفساد، هو فهم الأسباب التي تؤدي إلى وقوعه، والظروف التي تساهم في احتضانه، والأسباب التي تؤدي إلى وجود عراقيل في مكافحة وجوده، وما الجهود التي يمكن أن تكون صالحة لمجتمع من المجتمعات وتؤدي بدورها إلى إيجاد نتائج تنجم عن مكافحة الفساد؟ إلا أننا من جهتنا نركز على تفكيك الطريقة التي تكون بها، والتي قد تكون متشابهة في عوامل وجوده وتطوره وانتشار رقعته في المجتمع، فإذا كان الفساد قد نشأ في المجتمعات الإقطاعية من أعلى إلى أسفل، حيث كانت تحاول الأيدولوجية السياسية أن تجد من خلال السماح بهامش من الفساد مناصرين لها في الأقاليم أو في الدوائر المحيطة التي تستطيع أن تتمتع بها الطبقات الموجودة في الحكم، فإن تفكيك الفساد من الأمور والظواهر التي يمكن إعادة تقطيع أوصالها من النقطة التي وصلت إليها في العصور الحديثة، وخاصة في ظل وجود أنظمة ديمقراطية سمحت للأفراد بمكانة غير تلك التي كانت تتمتع بها الأفراد في الأنظمة الإقطاعية، فصار التطور في صالح الفرد كوحدة اجتماعية، وذلك لصالح الفرد والمجتمع على حساب وجود تركيز للسلطات في يد بعض الأفراد بصورة مطلقة.

15 - Jeffrey C. Alexander, Twenty Lectures Sociological Theory Since World War II, Published by Columbia University Press 1987.

وتبعًا للتطور، فإن مسألة مراقبة المجتمع لمكتسباته التي استمرت لمئات السنين تواجه الكثير من الجهود للتصدي لها، تصبح هي المسؤولة عن الرقابة الذاتية، بحيث يظل الأمر في يد المجتمع، حين يكون صادقًا في مراقبة أفراده والتعرف على الأفراد الذين يرتكبون صور الفساد على حساب بقية أفراد المجتمع نفسه، ويقوم أفراد المجتمع بدور المبلغين عن وجود الفساد، وهذا الدور إذا تم عن جهل أدى إلى وقوع الفوضى وانتشار الحزبية والتكتلات وتعطيل مصالح الدولة، وتسود الفرقة ويؤدي ذلك إلى انتشار الانقسامات، وعدم القدرة على الحفاظ على المصداقية في اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى تعطيل الكثير من تنفيذ القرارات الإدارية نظرًا للتخوف من الاتهامات الجاهزة، وتسود الضبابية في الكثير من الأمور، وجميع ذلك يتم على حساب الدولة في العموم، لأن الذي يتضرر هي إدارة الدولة، والتي هي في الأساس وحدها القادرة على منح الدولة هويتها، فمسؤولية الدولة من مسؤولية أفرادها، وهم وحدهم المسؤولون عن المحافظة عليها، وتطويرها والعمل ليلًا ونهارًا على القيام بما يؤدي إلى رفعة شأنها، ومن هنا تستهدف الثقافة تأسيس التوجهات التي تتحكم في غرس قيم تتلاءم مع أهداف الدولة ومصالحها العامة.

أن التاريخ يكاد يختصر أسباب الانهيار في أي مجتمع من المجتمعات التي تحلت بالأخلاق والمبادئ التي تمسكت بها الأجيال السابقة التي على أكتافها تم بناء الدولة، بمشاركة جميع الأفراد والكيانات الموجودة في الأزمة السابقة، وحين تدرك أن المبادئ التي ينشأ عليها المجتمع تكون محل التعرض إلى المخاطر، فإن هذا الأمر يوجب اليقظة المجتمعية؛ لأن ذلك سيكون علامة على وجود ما يسوء اللبنة الاجتماعية الأساسية في المجتمع، وهو وجود التماسك بين أفراد المجتمع، وتشتت الكيانات الاجتماعية.

إن أهم العناصر التي تربط وجود المجتمعات بعضها البعض، هو وجود التماسك بين الأفراد؛ لأن وجود مثل هذه الحالة من شأنه أن يساعد على القدرة على مكافحة الفساد، والتصدي لانتشاره في المجتمع، والعمل بكل الجهود الصادقة على التصدي لمن يقفون دفاعًا عن وجود الفساد بالصورة التي يؤدي من خلالها إلى الإضرار بمقدرات المجتمع، ويهدد من وجود المجتمع خاصة بوحدته، وما يرتبط بتماسكه، لأن هذا التماسك، هو وحده القادر على سيادة قانون العقل، الذي يرجح مصلحة المجتمع.

من الأمور البديهية أنه كلما زاد الوعي بين أفراد المجتمع يصبح قادرًا على تحديد التوجهات المثلى، والالتفاف حول هذه التوجهات، والسير وفقًا لها، بناءً على وجود قناعات بأن هذه التوجهات من شانها أن تكون مفيدة لرفعة أمور المجتمع والحرص على مصلحته العامة، كذلك فإن الوعي يرتبط أيضًا بمعرفة المخاطر التي تهدد وحدة المجتمع ومتانته، وقدرته على المحافظة على مكتسباته عبر التاريخ، وليس الوعي سوى المعرفة التي تدور حول القدرة على فهم المتغيرات ومعرفة التطورات المتلاحقة التي تفرزها الأحداث اليومية، والتفاعلات الاجتماعية، وما لم يكن للمجتمع قدرًا من الثقافة تساعده على فهم الحوادث الموجودة، فإنه لن يستطيع فهم المخاطر التي تهدد وجوده، كذلك فإنه لن تستطيع أن يتوصل إلى معرفة ما يحاك ضده من القوى الخارجية، في الوقت الذي يستطيع فيه حين يمتلك المعرفة باعتبارها قوة، فإنه سيحدد الطرق التي سيسلكها في مواجهة الحوادث والسلوكيات التي تنضوي تحت صور الفساد، وسيقوم بوضع الأساليب التي يمكنه من خلالها أن يواجه مظاهر الفساد هذه، لهذا نجد المجتمعات التي تحوز أكبر قدر من الثقافات والمعارف قادرة على أن تستجيب وتساهم

في تفعيل الوسائل التي يمكن لها أن تتخلص من السلوكيات الضارة بتطويرها وزيادة رقعتها، وحين تتحول الثقافة إلى أداة يمتلكها غالبية أفراد المجتمع؛ تصبح هذه الثقافات قادرة على أن تصبح معول لهدم السلبيات ومنها تلك الظواهر التي تتعلق بوجود الفساد وأسبابه المختلفة من كافة الزوايا، ويمتلك المجتمع الكثير من الأجهزة التي يمكنها أن تقوم بنشر الأفكار للجمهور بحيث تساعد في تحديد الأدوار لكل فئة يمكن لها أن تؤدي دورها تجاه مجتمعها في الزود عن حقوقهم في الحصول على الخدمات المقررة للمجتمع والتي لن تصله في حال وقوع الفساد، ووحدها تستطيع الثقافة أن تسهم في ذلك الدور، بما لهم من قدرة على توعية الجمهور بقيمة الوفاء تجاه مجتمعهم، ومدى تأثير قيمة الولاء في اتخاذ القرارات اللازمة للحفاظ على مقدرات الأمة، ويوفر مؤشر الوعي والثقافة لدى المجتمع القدرة على استشراف المستقبل وصناعته بالصورة التي تليق بالمجتمع والتي تلاءم حتمًا النموذج الذي يضعه للوصول إلى أعلى نقطة يحقق عندها النموذج الذي يختاره والرؤية التي يحدد السير عليها وتجنب العراقيل والسلبيات التي تواجهه بفعل ما يمتلكه من قيم ثقافية.

**التوصيات:**

- تعزيز الإقرار بوجود مؤسسات أكاديمية يمكنها تقديم الأبحاث والدراسات القائمة على مكافحة الفساد، وإعداد الكوادر البشرية التي تكون نواة لهيئات مكافحة الفساد بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- إبراز أهمية فتح قنوات الاتصال وذلك للكشف عن أهمية تبادل المعلومات المتعلقة بوقوع جرائم الفساد على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وعمل المبادرات التي تتعامل مع تجميد الأموال، وتوقيف الأشخاص المشتبه ضلوعهم بالفساد، والتوصل لآلية لتسليم الأموال الناتجة عن جرائم الفساد.
- التأكيد على الربط الخارجي بين دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان العالم في الكشف عن جميع صور الجرائم التي تهدد الأموال العامة، وتؤدي إلى وقوع انتهاك لحقوق الأفراد والمؤسسات والتعاون في مجال الأمن السيبراني.
- المراقبة الدقيقة لتطبيق الوسائل التي يمكن من خلالها مواجهة الفساد مثل: اعتماد الشفافية والعمل وفق قانون حق في الاطلاع، ودور النزاهة في المؤسسات الإدارية التي توجد في أعمال مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وإبراز دور الحق في المنافسة، والعمل وفقًا لقانون حقوق الإنسان، والتأكيد من مصداقية نتائج مؤشرات مدركات الفساد.

- الاهتمام بدور المعاهد العلمية في نشر الثقافة التي تحض على مكافحة الفساد، من خلال المناهج التي يتم إقرارها على طلاب العلم، بحيث تهتم كل جهة بحثية بتناول الفساد في مناهجها، سواء من الناحية القانونية لتحديد الظواهر التي يطلق عليها مصطلح جرائم الفساد، ومعرفة التوصيف لكل جريمة، كالرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ والاعتداء على المال العام، وتحديد الشق المادي والمعنوي لكل جريمة، وعمل الدراسات المقارنة التي يطرح فيها كل ما يتناول جرائم الفساد في الثقافات الأخرى، والأنظمة القانونية الموجودة في معظم الدول والتعرف على هذه الأنظمة، ومعرفة الاتفاقيات والمعاهدات والمبادرات التي تتم بصورة دائمة في هذا المجال، والقيام بتكليف الطلاب بعمل الأبحاث التي ترتبط بقضايا الفساد، والهيئات التي تكون طبيعة عملها مكافحة الفساد، وإعداد كوادر قانونية تستطيع الإلمام بقضايا الفساد، وتقديم الدراسات التي تدور حولها، وتعيين هذه الكفاءات في الهيئات والأجهزة المنوط بها مكافحة الفساد، والتعرف على كيفية عمل مؤشرات الشفافية والهيئات التي تقف وراء أنشطتها والاستفادة من الجهود التي تقوم بها، والاستعانة بهذه الجهود.
- تحليل طبيعة الدور الذي يمكن أن تمارسه الجهات السياسية لوضع سياسات تساهم في مكافحة الفساد من قِبَل دارسي العلوم السياسية، وكيف تضع الخطط التي تجعل منهم مشاركين في مكافحة الفساد، وخاصة الفساد الذي يكون عابرًا للدول، مثل: الفساد المرتبط بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والأسواق المالية، والعملات والسمسرة التي توجد في عقود المشتريات العامة من قِبَل الشركات الأجنبية، ومدى

مسؤولية الشركات متعددة الجنسية عن وجود بعض حالات الفساد إذا لم يتم فهم الآليات التي تعمل وفقًا لها، وذلك هو الدور الذي تستطيع أن تقوم به السياسة، وبما لديها من الطرق الدبلوماسية وما لديها من آليات تستطيع أن تعمل وفقًا لها لمكافحة الفساد، كما أن معرفة فئات المجتمع للدور السياسي في هذه القضية، يشكل عاملًا مهما في تقييم المهام التي تقوم بها الهيئات السياسية في مكافحة الفساد الذي يهدد الدول في الجهات الخارجية، وهو أمر بات له أهميته في ظل وجود تمويلات خارجية لمنظمات المجتمع المدني داخل الدول، حتى يتم استخدامها للتأثير على الأحداث والسير في اتجاهات معينة تخدم مصالح جهات خارجية.

- تعزيز دور العلوم الاجتماعية والمشاركة بعمل الدراسات التي تحلل الأسباب التي تقف وراء وجود الفساد في المجتمعات، وتمتلك العلوم الاجتماعية حزمة من الفرضيات تستطيع أن تحدد العديد من الأسباب التي تقف وراء الفساد ونشر هذه المعارف على المجتمع سيساهم في معرفة المجتمع للقضايا التي تؤثر على حياته، وتمنع من رفع الكفاءة، فالفساد كجريمة ينشأ في المجتمع حين تتوافر له الأرضية الخصبة، كالفقر والجهل والمرض هي ضمن الأساسيات التي توجد بسبب الفساد، ويوجد الفساد بسببها أيضًا؛ لأنها تساعد في انعدام الوعي لدى فئات كثيرة من المجتمع مما لا يمكن معه معرفة حقوقهم وواجباتهم والتزاماتهم، ويؤدي إلى تعقيد المحاولات التي تتخذ من أجل القيام بالإصلاح، وحدهم علماء الاجتماع هم القادرون على رصد جميع الظواهر التي يحدث عنها الفساد، ويكلفون طلاب العلم في مناقشة الظواهر التي يوجد بسببها الفساد، وارتباط ذلك بحركة السكان، وما

يقدمونه من بحوث ودراسات ديموغرافية تحدد الهجرات السكانية التي تحدث بسبب وجود الفساد، ووجود الفقر المرتبط بالفساد والذي يؤدي إلى وجود الهجرات السكانية أيضًا وخلخلة التركز السكاني.

كما أن علماء النفس يمكنهم تقديم الأبحاث والدراسات التي ترصد الدوافع الموجودة والتي تقف وراء وجود الفساد وأسباب وجود هذه الدوافع، وحدة وجودها، ورصد مداها وحركتها، ومدى اتساع وجود مثل تلك الدوافع في المجتمع.

- يمكن لعلماء الاقتصاد أن يقدموا الآراء النافعة والتي تدور حول تقديم الحلول لوجود ظواهر الفساد، والاقتصاد كعامل مهم يمكنه أن يأتي في مقدمة العلوم التي تقدم فرضياتها حول جرائم الفساد، وما الاقتراحات التي يمكن أن يقدمها من أجل مكافحة الفساد؟ خاصة وأن الاقتصاد يرتبط بالسياسة بعلاقة وثيقة، والاقتصاد يسير على قضبان السياسة، ويأتي في صدارة العلوم التي يمكنها أن تساعد في فهم الطرق التي من خلالها يمكن للعوامل الاقتصادية أن تشترك في مكافحة الفساد، وينتج عن النقاش العلمي حول القضايا الاقتصادية، الوعي الذي يمكنه أن يقدم القدرة على تقديم الرؤى والحلول في مكافحة الفساد، بالإضافة إلى ذلك، فإن الوعي بتاريخ الظاهرة وتطورها وشدتها واستفحالها، يأتي أيضًا من الفهم للتاريخ، وتتبع وجود الحوادث التي ترتبط بالفساد، ودوره في إضعاف الأمم، وكل هذه الثقافات لها أهميتها في فهم المجتمع للأساليب التي يمكنه الاستعانة بها في مواجه مكافحة الفساد.
- التعاون المشترك بين المكاتب والوكالات والهيئات التي تعمل في مجال مكافحة الفساد، وكيفية قيامها بمراقبة القيم الثقافية التي تؤدي إلى

وجود مؤشرات زيادة وقوع عمليات وسلوكيات ترتبط لوجود الفساد، ومعرفة الأسباب التي تقف وراء وجود هذه الظواهر في المجتمعات المختلفة، وتقديم المبادرات والحلول والمقترحات العملية من أجل الوصول إلى تقليل حجم الفساد ومحاصرة الأسباب التي تقف وراء وجوده في المجتمعات ومدى توافق القدرة على الاستفادة من الجهود المبذولة في البلدان الأخرى وخاصة المتقدمة منها والتي لديها باع طويل في مجالات البحث العلمي المختلفة في مجالات الدراسات الاجتماعية والعلمية خاصة تلك التي ترتبط لوضع حلول للإشكاليات التي تواجهها المجتمعات المختلفة، وأهم هذه القضايا تلك التي لها صلة بوجود الفساد، والاطلاع بصورة مباشرة على الجهود المبذولة من قِبَل هيئات ومنظمات المجتمعات المدنية، والتي تنشط في مجال مكافحة الفساد، والآليات التي تعمل وفقًا لها.

## الخاتمة:

أصبحت الطرق التي نرى من خلالها الثقافة ونلاحظ تأثيرها في العقود الأخيرة، ذات صبغة قادرة على تحديد العلاقة بين الثقافة والاقتصاد، ولنقل بأن التأثير بين العالم الثقافي والعالم الاقتصادي له قدرة هائلة على الاتجاهات التي تسود في المجتمعات، ولم يعد الأمر في حقيقته يتعلق بحقائق محضة، بل يتصل بأشخاص حقيقيين يؤثرون بمنتجاتهم على هذا العالم.

وهذا التوجه يشهد توسعًا ومساندة مع مرور الوقت لدى الفاعلين الثقافيين كوسائل الإعلام، وما تنشره من مواد إعلامية، وفنون مختلفة لها تأثيرها على العامة، كذلك فإن السياسات الثقافية لها دورها أيضًا في توجيه السلوك والتصرف الجماعي، بما لها من تأثيرات على المجتمعات؛ فتصبح الأرضية الثقافية في الانطلاقة الكبرى في تنفيذ أي سياسات على أساس توافر المعايير الثقافية التي تسهم في مكافحة الفساد، كإحدى العراقيل التي تحول دون إحراز أهداف التنمية أو تنفيذ الخطط المرجوة، وتبرز هنا القيم الثقافية التي يمكن نشرها من خلال الوسائل التي تمتلكها، كإحدى العوامل الفاعلة والرئيسة في التأكيد على أن دور الثقافية يمثل قيمة كبيرة للوصول إلى تحقيق قيم اقتصادية من خلال الاستثمار فيه.

وبالرغم من السلبيات التي يراها البعض في وسائل التواصل المطروحة حاليًّا، وكيف أنها تؤدي إلى تسطيح النظر للأمور إلى حد الاستهانة بما يجري حولنا، وانحدار مستويات القيم الأخلاقية، إلا أن هذه الوسائل

يمكـن اسـتغلالها لتوصيـل مسـتوي معين مـن الثقافـات، تسـاعد المجتمع على أن يبنـي الإطـار العـام للوعـي، والـذي عـلى أساسـه يتبنـى وسـائل تمكنـه مـن المحافظـة عـلى القيـم الأصيلـة والتـي تسـاهم في مكافحـة الفسـاد، والربـط مـا بـين الـدور الـذي تؤديـه اقتصاديـات الثقافـة في تقديـم رؤى من زوايـا عديدة، تسـتطيع المجتمعـات أن تتعـرف فيها على دورهـا، وما هو مطلـوب منها، وأي المسـتويات الثقافيـة التـي يمكنهـا أن تصبـح فاعلـة لمكافحـة الفسـاد في دول مجلـس التعـاون الخليجـي.

# قائمة المراجع العربية والأجنبية

## أولاً . المراجع العربية:

### . الكتب:


١- عبد الستار، فوزي. (٢٠١٢). شرح قانون العقوبات: القسم الخاص وفقًا لأحدث التعديلات. الطبعة الثالثة. القاهرة: دار النهضة العربية.

٢- العومي، نورة. (٢٠١٥). جريمة الكسب غير المشروع- دراسة تحليلية مقارنة للقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بكشف الذمة المالية. الكويت: مجلة الحقوق. جامعة الكويت. العدد ٤ لسنة ٣٩. ٦٥- ١١٢.

٣- القطان، إيمان، والعومي، نورة. (٢٠٢١). المدخل لشرح قانون مكافحة الفساد في التشريعات الجزائية الكويتية (بشقيه: الموضوعي والإجرائي). الكويت: منشورات ذات السلاسل.

٤- حسني، نجيب. (٢٠١٦ ب). شرح قانون الإجراءات الجنائية وفقًا لأحدث التعديلات التشريعية. المجلد الأول. الطبعة الخامسة. القاهرة: دار النهضة العربية.

٥- الحمود، إبراهيم. (٢٠٢٠). التشريع الضريبي الكويتي. الطبعة الثانية. الكويت: مطابع النزهة.

٦- الراجحي، بدر. (٢٠٢٠). شرح قانون الجزاء الكويتي: القسم العام. الكويت: دار العلم للنشر والتوزيع.


مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

٧- الراشد، وائل. (٢٠١٦). مظاهر السلوك الاحتكاري وآليات مكافحته في القانونين: الكويتي والمصري. الكويت: لجنة التأليف والتعريب والنشر. جامعة الكويت.

٨- أبو الليل، إبراهيم. (٢٠٠٦). نظرية القانون: دراسة لأصول القانون ومبادئه العامة. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت - لجنة التأليف والتعريب والنشر.

٩- بكر، عبد المهيمن. (١٩٨٧). الوسيط في شرح قانون الجزاء الكويتي: القسم الخاص. الطبعة الثانية. الكويت: مطابع جامعة الكويت.

١٠- بهنام، رمسيس. (٢٠٠٥). قانون العقوبات: جرائم القسم الخاص. الإسكندرية: منشأة المعارف.

١١- الجدعي، فواز. (٢٠١٩). مبادئ الوظيفة العامة. الكويت: مكتبة الكويت الوطنية.

١٢- حسن، سعيد. (١٩٩٧). جرائم غسيل الأموال بين التفسير العلمي والتنظيم القانوني. الطبعة الأولي. القاهرة: دار النهضة العربية.

١٣- المحمدي، بوادي. (٢٠٠٨). الفساد الإداري. مصر: دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

١٤- الكندري، يعقوب. (٢٠٢٠). الفساد في المجتمع الكويتي وتأثيره على الهوية المجتمعية والاستقرار الاجتماعي. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية. سلسلة الإصدارات الخاصة، سلسلة علمية محكَّمة، العدد ٤٥.

١٥- الجدعان، سعد. (٢٠١٨). النظام المالي في الإسلام. الكويت: مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الثالثة.

١٦- بدر السيف. (٢٠٢٠). الفساد غزو آخر للكويت. تقرير مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

١٧- الغزالي، صلاح. (٢٠١٨). الشفافية: شفافية المعلومات، كشف المصالح، الذمة المالية سلسلة الحوكمة، الرقم (٢). الكويت: ذات السلاسل.

١٨- الغزالي، صلاح. (٢٠١٨). مكافحة الفساد: مفاهيم، نظم، مؤسسات، آليات، تشريعات. سلسلة الحوكمة، الرقم (١). الكويت: ذات السلاسل.

١٩- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٤). مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فينا. نيويورك.

٢٠- استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٤.

٢١- أرمان، ميشال ما تلار. (٢٠٠٥). تاريخ نظريات الاتصال. إعداد المنظمة العربية للترجمة. لبنان: بيروت الطبعة الأولى، ترجمة لعياض، نصر الدين، رابح الصادق. ص ٢٠٠،٢٠١.

٢٢- المطيري، ماجد، الدويلة، هيام. (٢٠٢١). دراسة آثار ونية الإبلاغ عن الفساد في الكويت. إصدارات جمعية الشفافية الكويتية.

٢٣- مؤنس، حسين. (١٩٧٨). الحضارة، دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها. الكويت: عالم المعرفة، الطبعة الثانية.

٢٤- الصاوي، على، يونس، الفاروق. (١٩٩٧). نظرية الثقافة، الكويت: مجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

٢٥- نوبوأكي، نوتوهارا. (٢٠٠٣). العرب وجهه نظر يابانية. مصر: منشورات الجمل، الطبعة الأولي.

**. الدوريات العلمية:**

- عبد الباقي، مصطفي. (٢٠١٩). جريمة الرشوة وفقًا للقوانين السارية في الضفة الغربية - فلسطين. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. العدد الأول.

- حومد، عبد الوهاب. (١٩٧٧). الرشوة في التشريع الكويتي. مجلة الحقوق والشريعة جامعة الكويت. العدد الأول.

**. المواقع الإلكترونية:**

- الموقع الإلكتروني لوحدة التحريات المالية الكويتية
(kwfiu.gov.kw)

- الموقع الإلكتروني لمؤشر مدركات الفساد
www.Transparency.org

- موقع الهيئة العامة لمكافحة الفساد نزاهة الكويت
www.nazaha.gov.kw

- موقع مجموعة فاتف
FATF-GAFI.ORG - Financial Action Task Force (FATF)

-مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
Home | MENAFATF Official Websites

- مجموعة إيجمونت

Welcome to the Egmont Group

## ثانياً ـ المراجع الأجنبية:


1- Emile Durkheim, Montesquieu and Rousseau: Forerunners of Sociology, Ann Arbor: University of Michigan Press (1960).

2- Edward B. Tylor, primitive culture –John Murray in London, 1920.

3- Raymond Aron, Main Currents in Sociological Thought: Volume One, 1968.

4- Culture et economie, guy bellavence et, Christian Poirier, inrs urbanisation, culture societe, 2013.

5- John O'Neill, Modes of individualism and collectivism, London: Heinemann Educational, 1973.

6- Daniel Polisar and Aaron Wildavsky, From Individual to System Blame: A Cultural Analysis of Historical Change in the Law of Torts, Published online by Cambridge University Press: 14 October 2011.

7 - Kenneth E. Boulding, Toward the Development OF A Cultural Economics, Social Science Quarterly, 1972.

8-Theodore W. Schultz, Investment in Human Capital, The American Economic Review, Vol. 51, No. 1 (Mar., 1961).

9- Theodor W. Adorno et Max Horkheimer, « La production industrielle de biens culturels. Raison et mystification des masses », dans La dialectique de la raison, Paris, Gallimard, 2019.

10- Weber, Max. 1995 ’économie et l’organisation sociale 1. les categories de la sociologie, paris , poket coll. Agorn.

11- Jeffrey C. Alexander, Twenty Lectures Sociological Theory Since World War II, Published by Columbia University Press 1987.

12- Magaly Brodeur, pierre Delorme, Pour une gouvernanace locale responsible, Association international des maires trancophones Aout 2011.

13- EMILE DURKHEIM (1894), Les Regles DE LA Methode SOCIOL Gique, PARIS LES PRESSES UNIVERITAIRES DE France.

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

**مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

## قواعد النشر في سلسلة التقرير الاستراتيجي يصدر دوري

١ ـ أن يكون موضوع التقرير الاستراتيجي معنياً بالقضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت في المقام الأول، ودول منطقة الخليج والجزيرة العربية بشكل عام.

٢ ـ لا يقل عدد كلمات التقرير عن (**٣٧٥٠** كلمة).

٣ ـ أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.

٤ ـ يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.

٥ ـ يمنح الباحث مكافأة مالية مقدارها (١٥٠ دينار كويتي).

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

**مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**